

الآجئون الفلسطينيون
بين
"حق العودة" ومشاريع التوطين

نعيم ناصر

تحالف السلام الفلسطيني – مبادرة جنيف

مقدمة

شكل العام 1948 منعطفا بارزا و خطيرا في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني وقضيته العادلة. فقد شهد هذا العام انتهاء المشروع السياسي في فلسطين، وانهارت معه المقومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفئات الاجتماعية كافة.

وكانت مأساة اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وتدمير مدنه وقراه ومصادرة أراضييه، وتحويله إلى مجموعات من اللاجئين المعدمين، وإنشاء إسرائيل على انقاضها، الأثر الكبير في رسم معالم وتطورات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن النكبة، التي حلت بالشعب الفلسطيني، هي وليدة الهزيمة العربية على أرض فلسطين في العام 1948، إلا أن مسبباتها سبقت هذا التاريخ بعشرات السنين، وتعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وازدياد الهجرات اليهودية الإستيطانية الى فلسطين، وإبرام إتفاقية "سايكس بيكو" بين بريطانيا وفرنسا في العام 1916، وتقسيم الدول العربية فيما بينهما، ووعد بلفور في العام 1917.

وعلى امتداد ستين عاما من النكبة شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أصدرت أكثر من قرار ينص على عودة اللاجئين إلى الاماكن، التي هجروا منها، وتعويضهم عن ممتلكاتهم، التي استولت عليها إسرائيل. ويعد القرار (194) أبرزها وأهمها والذي تبعه العشرات من القرارات، التي تؤكد ضرورة تطبيقه.

وفي كل مرة تصادق فيها الأمم المتحدة على القرار المذكور، كان يلقي عدم القبول من قبل إسرائيل. وهي برفضها الدائم لهذا القرار تحاول التوصل من مسؤوليتها عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، وما سببته من الآم لهم، ملفية اللوم في هذا الجانب على عاتق الدول العربية، كي لا تلزم نفسها بأية مترتبات سياسية. واقصى ما كانت تعد به في هذا الشأن، هو الإسهام المالي في مشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان، التي يقيمون فيها، أو في غيرها. وهذا الأمر كان محور ومرتكز تفكير الزعماء الصهاينة، منذ مؤتمر "بال" في سويسرا في نهاية القرن التاسع عشر.

ومنذ ذلك الوقت نشط هؤلاء في طرح مشاريع التوطين لتفريغ فلسطين من سكانها، واقامة الدولة العبرية عليها. وقد استخدموا من أجل تحقيق هذا الهدف الوسائل كافة، سواء كانت في شكل مغريات مادية، أو التهديد باستخدام العنف. وهو ما أقدموا عليه في سنوات العشرينات ثم الثلاثينات ثم الأربعينات من القرن الماضي، حتى نجحوا في تهجير مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني إلى المناقي البعيدة عن وطنهم.

ولم تكف إسرائيل بقيام دولتها على أرض فلسطين، بل شرعت، مدعومة من بريطانيا والولايات المتحدة، في طرح مشاريع توطين عديدة، للتخلص من الجريمة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. ولكن محاولاتها كلها باءت بالفشل أمام إصرار اللاجئين على العودة إلى وطنهم الذي شردوا منه، مستندين على قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد ذلك، ومدعومين برفض الدول العربية لمبدأ التوطين.

ومعروف أن الجامعة العربية أصدرت في مطلع الخمسينات قرارا يطلب من الحكومات العربية عدم تجنيس الفلسطينيين، وهو الأمر الذي ما زال ساريا إلى اليوم. وعندما تولت منظمة التحرير الفلسطينية شؤون القضية الفلسطينية، ودخلت في مفاوضات مع إسرائيل لحل هذه القضية، كانت ترفض في كل مره مبدأ التوطين رفضا قاطعا، وتصر على ضرورة تطبيق القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي ينص على العودة والتعويض.

وما زال السجال التفاوضي بين الجانبين قائما حتى الآن، ويتخذ شكل موقفين متناقضين .. الأول فلسطيني يصر على حق العودة، والثاني إسرائيلي يرفضه ويشجع التوطين.

في هذه الدراسة المكثفة سنتتبع مسؤولية إسرائيل عن مأساة اللاجئين، والأساليب المستخدمة لتهميرهم من وطنهم. ونستعرض مواقف الأطراف العربية المشاركة في مؤتمر لوزان وباريس اللذين عقدا لمناقشة تطبيق القرار (194). ثم "نبحر" عبر مشاريع التوطين العديدة، التي طرحت لتصفية قضية اللاجئين، ومواقف الأطراف المعنية بهذه المشكلة.. بعدها سنتابع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لحل القضية الفلسطينية، عموما، ومشكلة اللاجئين، خصوصا، الرسمية منها وغير الرسمية، ثم نستقرأ المستقبل بشأن الحلول المتخيلة بهذا الخصوص.

التهجير ركيزة من ركائز الفكر الصهيوني

بدأت مشكلة اللاجئين، عمليا، بتاريخ 29 تشرين الثاني من العام 1947، عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية الأصوات، تقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية. حيث أقدمت المنظمات الصهيونية المسلحة، بدعم من بريطانيا، على إجلاء مئات الألوف من الفلسطينيين العرب من مدنهم وقراهم، بالترهيب تارة وبالترغيب وبقوة السلاح تارة أخرى. وكانت حصيلة عملية الإجلاء هذه تهجير أكثر من ثلاثة أرباع مليون نسمة.

وكعادتها تنصلت إسرائيل من كل مسؤولية تجاه هذه المأساة. وأكثر حجج الزعماء الإسرائيليين ترديدا هي أن هجرة الفلسطينيين جاءت نتيجة لتعليمات واضحة وصريحة صدرت عن الزعماء العرب. وقد اختلقت هذه التأكيدات زورا، بعد التهجير، وكشف عن طابعها الأسطوري في دراستي د. وليد الخالدي Why did the Palestinian leave، وأرسكين. ب. تشايلدرز The wordless wish: from citizens to refuge سنتي 1959 و 1961، وذلك قبل أن يتوصل إليه عدد من المؤرخين الإسرائيليين الجدد، وعلى رأسهم د. الين بابية صاحب كتاب "التطهير العرقي". ويظهر عمل هذين الباحثين أن الأسطورة الإسرائيلية عن تهجير الفلسطينيين العرب، لا يقوم على تشويه التاريخ، فحسب، بل ويؤكد أن الرواية الإسرائيلية عن ذلك مختلفة.

فالزعماء الإسرائيليون يزعمون – وهذا هو حجر الأساس في روايتهم – أن أوامر الإجلاء التي بثتها الإذاعات العربية، كانت بلسان رئيس الهيئة العربية العليا، مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني. وعندما نقب هذان الباحثان عن هذه الأوامر في محفوظات الدول العربية الخاصة بتلك الفترة، وفي تقارير الإستماع للإذاعات لدى هيئة الإذاعة البريطانية (B.B.C)، ولدى وثائق وكالة الإستخبارات الأميركية (C.I.A) لم يجدا شيئا من هذا القبيل. وحين جرى تحدي المسؤولين الإسرائيليين بتقديم برهان دقيق وواضح على وجود ولو أمر واحد فقط من هذه الأوامر، عجزوا عن ذلك.

وبخلاف هذا بدا أن الصحافة الإسرائيلية، في تلك الفترة، كانت تكفي بتناول هجرة العرب، من دون أن تورد أدنى إشارة إلى أوامر إجلاء من الزعماء العرب. بل العكس، فمكبرات الصوت، التي كانت تحت على الفرار كانت تابعة لمنظمة "الهاغاناه" الصهيونية، وقد استخدمت هذه المكبرات بإفراط شديد في حيفا، التي لجأ إليها، في أول مرحلة من التهجير، معظم فلسطينيي الجليل، إذ كانت تبث صراخ الذين تعرضوا إلى مجازر، من قبل المنظمات الصهيونية. وكان يتخلل العويل والصراخ، بتقطع منتظم، كلمات "دير ياسين .. دير ياسين".⁽¹⁾

وقد ثبت بالبراهين القاطعة، ومن خلال الأرشيفين: الصهيوني والإسرائيلي، اللذين سمح للدراسين والباحثين الاطلاع عليهما، أن فكرة تهجير الفلسطينيين، ليست وليدة الحرب الإسرائيلية – العربية الأولى (1948)، كما يدعي الزعماء الاسرائيليون، وانما نبتت في أذهان الزعماء الصهاينة، منذ أيام الصهيونية الأولى، عندما كانوا يرددون في كتاباتهم مقولة إن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وسعيهم الحثيث إلى شراء الأراضي، بشتى السبل، الشرعية وغير الشرعية، وإقامة المستوطنات عليها، في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وفي هذا الشأن، كتب الأب الروحي للحركة الصهيونية، هرتزل، في يومياته ما يلي: "عندما نحثل الأرض (فلسطين) سنجلب منافع فورية إلى الدولة [الدولة اليهودية المرتقبة]، التي تستقبلنا. علينا أن نستولي، وبصورة لطيفة على الملكية الخاصة في الأراضي، التي تخطط لنا. وسنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود، من خلال تدبير الوظائف لهم في بلاد الانتقال. لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا".⁽²⁾

وإذا كان هيرتزل دعا إلى التهجير في صورة "الطيفة"، فإن أحاد عاهام، زعيم ما يسمى بالصهيونيين الإصلاحيين، دعا إلى استخدام العنف في أثناء تنفيذ عمليات تهجير العرب عن أرضهم. فقد أعلن في خطاب الفاه عام 1904 في مانسستر بانجلترا هذا الأمر قائلا: "إن فلسطين، كما هي قائمة، سكانها الآن. وفي قضاء القدس من كثافة السكان، الآن، ما يفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة مرتين! إذ فيه اثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد، وليس منهم سوى 25 في المئة من اليهود. لذا علينا أن نستعد، إما لطرده القبائل [العربية] صاحبة الملكية، بحد السيف، كما فعل أجدادنا، وإما أن نتعامل [باستكانة] مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء (الفلسطينيون) ومعظمهم من المحمديين (المسلمين) الذين اعتادوا، ولقرون كثيرة، على ازدرائنا"⁽³⁾.

وفي تاريخ لاحق، كتب بن غوريون، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل، رسالة إلى ابنه عاموس بتاريخ 1937/10/5، أكد له فيها على ضرورة استخدام العنف لترحيل العرب. ومما جاء فيها: "... علينا أن نطرد العرب ونحتل اماكنهم. وإذا اضطررنا إلى استخدام القوة، لا لاقتلاع من الأرض في النقب وشرق الأردن، بل لضمان حقنا في استيطان هذه الأماكن- فإن مثل هذه القوة هو في تصرفنا"⁽⁴⁾.

أسلوبان لتهجير العرب:

يتضح من الاقتباسات السابقة، ومن كتابات الزعماء الصهيونية، التي لا يتسع المجال للتوسع بها، أن هناك اجماعا في الحركة الصهيونية، بشقيها "الكلاسيكي" و "الإصلاحي" على ترحيل الفلسطينيين العرب من وطنهم، أو على أقل تقدير ترحيل جزء كبير منهم. أما "الخلافت" التي برزت، فقد تمحورت حول الأسلوب الأنجع الذي ينبغي سلوكه لتنفيذ عملية التهجير: الإكراه والعنف أم اللين والتشجيع؟ و "انقسم" هؤلاء الزعماء إلى معسكرين: معسكر العنف ومعسكر الترحيل الطوعي. ولم يحسم الأمر، إلا بعد أن أوصت لجنة "بيل" البريطانية، التي أرسلت إلى فلسطين عام 1937 لتقصي الحقائق بعد اندلاع ثورة 1936، بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، حيث مالت الكفة لصالح المعسكر الأول، الذي كان يتزعمه بن غوريون. وحينها اعتمد أسلوب العنف كوسيلة أساسية لتهجير العرب من الدولة اليهودية المنصوص عليها في توصية لجنة "بيل"، مع عدم استبعاد الأسلوب الطوعي في التهجير، إذا سنحت الفرصة.

ومنذ ذلك التاريخ كثرت الخطط، التي وضعت لتهجير العرب، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: خطة سوسكين (وهو خبير زراعي) عام 1937، وخطة بونية (من مؤسسة الأبحاث الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية) 1938، وخطة إدوارد نورمان (وهو مليونير يهودي من مدينة نيويورك) 1934 - 1948، وخطة بن حورين (وهو مسؤول إعلامي في حركة الصهيونيين التصحيحيين، وصديق حميم للزعيم الصهيوني المتشدد جابوتنسكي) 1943. ولعل أبرز هذه الخطط في هذا النطاق، خطة "دالت" التي رسمت خطوطها الأولى المنظمة الصهيونية "الهأغاناه" عام 1942 وشرعت قيادتها العسكرية بتنفيذها في العاشر من شهر آذار (مارس) 1948. وقد استرجع يغئيل يادين، الضابط المسؤول في هذه القيادة عن العمليات العسكرية الصهيونية بقوله: "أعددت خطة "دالت" سنة 1944، عندما كنت رئيس التخطيط في المقاومة السرية، وبذلت المزيد من الجهد من أجلها في صيف 1947، عندما كان رئيس أركان "الهأغاناه" (يعكوف دوري) مريضا. وكانت الخطة تقضي بالاستيلاء على النقاط الرئيسية في البلد (فلسطين)، وعلى الطرق، قبل رحيل البريطانيين". أما الأساس الإستراتيجي للخطة، حسب يادين، فيقضي بتوسيع الدولة اليهودية إلى

أبعد من حدودها المنصوص عليها في مشروع تقسيم فلسطين (1947) و ب "نسف" و "حرق" و "تدمير" القرى العربية و "طرد السكان العرب المحليين إلى خارج الحدود، إذا ما واجهت هجماتنا أية معارضة" (مقاومة). وكانت الخطة تتضمن أيضا، نصوصا، تفصيلية للإستيلاء على المدن العربية، و " طرد السكان" من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات. كما أن جهاز الاستخبارات في "الهاغانة" أعد لائحة بأسماء القرى والمدن، وبمعلومات عن وجهائها وزعمائها "من أجل تنفيذ النصوص الواردة في الخطة".⁽⁵⁾

وقد بدأ التنفيذ الفعلي لأسلوب العنف، كوسيلة رئيسة في تهجير العرب، في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، عبر الاعتداءات الإرهابية، المخطط لها، على السكان العرب، وتفجير القنابل في الأسواق العربية المكتظة.

وقد تطور هذا الأسلوب، لاحقا، ليتخذ شكل مجازر وحشية في الربع الأول من عام 1948. وكانت مجزرة دير ياسين أبشعها، وعدت أحد العوامل الأكثر حسما وراء تهجير جزء كبير من سكان فلسطين. فهجوم منظمتي "الارغون" و"ليحي" اللتين كان من زعمائهما مناحيم بيغن واسحق شامير، على هذه القرية، نفذ بتواطؤ مع قائد "الهاغانة" في القدس "دافيد شلتيئيل"، عبر تزويد مقاتلي هاتين المنظمتين بالذخيرة، والقصف المدفعي. وهو ما فند ادعاء قادة "الهاغانة" السياسيين، وعلى رأسهم بن غوريون، بأنهم لم يشاركوا في تنفيذ المجزرة. وهو من جهة أخرى (الهجوم) ارتبط بأهداف خطة "دالت" سالفة الذكر التي سعت إلى تدمير عشرات القرى في المناطق ذات الأغلبية العربية. وكان "شلتيئيل" هذا قد نقض اتفاقية عدم اعتداء عقدت بين "الهاغانة" ووجهاء دير ياسين، في شهر كانون الثاني عام 1948.

وباعتراف مهاجمي المنظمتين الارهابيتين "ليحي" و"الأرغون" فقد كانوا مصممين على ارتكاب مجزرة تهدف إلى "كسر شوكة العرب" ونشر جو من الرعب الشديد في صفوفهم. واستنادا إلى تصريحات أحد قادة "الأرغون" ويدعى "يهودا لايبودت" "قدمت [منظمة] "ليحي" اقتراحا بتصفية سكان القرية بعد احتلالها" وهو ما فعلوه عندما اعتقلوا نحو 250 قرويا، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، وقتلوه عمدا، ثم انتزعوا المجوهرات من أيدي النساء، واغتصب العديد من الفتيات، وتم تشويههن⁽⁶⁾. وباقي حقائق هذه المجزرة أصبحت معروفة، ولا داعي لتكرارها.

وفي يومي 29 و 30 من شهر تشرين أول (أكتوبر) 1948، نفذت الكتيبة (89) التابعة ل "الهاغانة"، التي قادها موشيه دايان، مجزرة بحق سكان قرية "الدوايمة". وهذه لا تقل بشاعة عن مجزرة دير ياسين. ووصف أحد أفراد هذه الكتيبة وقائعها على النحو الآتي: "قتلت [الموجة] الأولى من الفاتحين [المهاجمين] نحو 80 إلى 90 عربيا [من الذكور] والنساء والأطفال. وتم قتل الأطفال بتكسير رؤوسهم بالعصي. ولم يكن ثمة منزل بلا قتلى. وقد أمر الضابط المسؤول أحد النقبائين [خبراء المتفجرات] بوضع امرأتين عجوزتين في أحد البيوت، وتفجيرها على رأسيهما، فرفض، فأمر الضابط رجاله بادخال العجوزتين إلى المنزل المشار إليه واقترب العمل الشنيع (...). وتباهى أحد الجنود بأنه اغتصب امرأة من سكان القرية ثم اطلق النار عليها". وفي رواية أخرى لهذا الشاهد تفيد أن القوة المهاجمة استخدمت إحدى النساء، وهي أم تحمل طفلا رضيعا على يديها، في تنظيف الباحة، التي كان الجنود يأكلون فيها، على مدار يومين.. وبعد أن أتمت عملها أطلقوا النار عليها وعلى طفلها، وأردوها قتيلين. ويضيف: " هؤلاء الضباط [من "الهاغانة"] المتفقون تحولوا إلى قتلة سافلين وهذا أمر لم يحدث في عز المعارك .. بل حدث من جراء نظام للطرده والتدمير، أو كلما

تتناقص عدد العرب الباقين، كان هذا من الأفضل. وهذا المبدأ هو المحرك السياسي لعمليات الطرد والمجازر" (7).

وبالإضافة الى هاتين المجزرتين، تم توثيق أكثر من ثلاثين مذبحه، تمت خلال الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى، وتدمير نحو 530 قرية فلسطينية.

ولم تكن هذه الفظائع نتيجة لتصرفات فردية، وإنما نفذت بأوامر من المراجع العسكرية الإسرائيلية العليا. فعلى سبيل المثال لا الحصر جاء في أوامر العمليات الصادرة عن القطاع الشمالي في الجيش الإسرائيلي إلى قادة احدى الكتائب الميدانية، بتاريخ 19 أيار (مايو) 1948 ما يلي: "هاجموا من أجل النصر .. اقتلوا الرجال .. دمروا واحرقوا قرى الكابري وأم الفرج والنهر" (8). وفي السياق ذاته أمرت قيادة الكتيبة (22) من لواء كرملي الإسرائيلي جنودها ب "قتل كل عربي [ذكر بالغ] تصادفونه وبأن تحرقوا بالقتال المحرقة كل الأهداف التي يمكن أن تحرق" (9).

وبالتوازي مع هذه الجرائم، نشطت المنظمات الصهيونية في مجال بث الإشاعات ، وتسريب وقائع المجازر في أوساط التجمعات السكانية العربية، لحث أفرادها على الرحيل. وفي هذا السياق كشفت مذكرات إيغال لون، وهو أحد قادة منظمة "الهاغاناه"، أن الهجرة من منطقة الجليل الشرقي، تمت، في صورة أساسية، نتيجة حملة متعمدة ومنسقة من "الإشاعات الهامسة"، التي كان هو بالتأكيد قد خطط لها، وعمل على تنفيذ عمليات التهجير من خلالها. ويسجل لون الآتي: "كنا نرى من الضروري أن نفرغ الجليل الداخلي [من العرب] وننشئ على الأرض تماسكا وتواصلًا يهوديين في الجليل الأعلى بأسره ... وقد بحثنا عن الوسائل، التي تفرض علينا اللجوء إلى القوة لطرده عشرات الألوف من العرب الباقين من الجليل، والذين قد يهاجموننا من الخلف في حال حدوث اجتياح عربي (...). استدعيت المخاتير اليهود، الذين كانت لهم روابط بالقرى العربية المختلفة، وطلبت منهم الهمس في آذان بعض العرب، بأن تعزيزات يهودية هائلة قد وصلت إلى الجليل، وإنها ستخلي قرى الحولة، وأن ينصحوهم نصحا وديا بالفرار ما دام ذلك ممكنا. وانتشرت الشائعات في أرجاء الحولة كافة أن الوقت قد حان للفرار. وقد شمل الفرار عشرات الألوف، وحققت الحيلة أهدافها" (10).

وبموجب التقديرات التحليلية، الصادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي، ولدى حلول الأول من شهر حزيران (يوليو) 1948، أي عقب تنفيذ خطة "دالت" سألقة الذكر، كان نحو 370 ألف فلسطيني قد غادروا "القسم اليهودي" من فلسطين، الذي استولت عليه القوات الإسرائيلية.

وقد نشر قسم الإستخبارات المذكور النسب المئوية للأساليب التي اتبعتها الجيش الإسرائيلي لتهجير ذلك العدد من الفلسطينيين، ضمن التاريخ المشار إليه سابقا، فتبين أن "55 في المئة من إجمالي الهجرة قد سببتها عملياتنا [الهاغاناه ولاحقا الجيش الإسرائيلي] وبتأثير منه. وكانت الهجمات [المجازر] التي شنتها [ارتكبتها] منظمتنا "الأرغون" و "ليحي"، كمجزرة دير ياسين، مسؤولة عن 15 في المئة من الهجرة. أما حملة الهمس [الإشاعات]، ضمن الحرب النفسية، والاجلاء الذي أمر الجيش به، والخوف عامة، فكانت كلها مسؤولة عن 14 في المئة من الهجرة. وفي المجموع غادر 84 في المئة بسبب الهجمات والأعمال العسكرية المباشرة" (11).

ما تقدم غيض من فيض الممارسات اللاإنسانية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني لتهجيرته من وطنه عام 1948. وقد بلغت هذه الممارسات حدا من البشاعة، اضطرت بعض الوزراء الإسرائيليين، في ذلك الوقت إلى التنصل منها "وإدانتها" ولو ظاهريا. ففي هذا الصدد ذكر الكاتب الإسرائيلي توم سيغف، في كتابه "الإسرائيليون الأوائل-1949" أن "الأعمال التي ارتكبتها جنود الجيش الإسرائيلي

خلال الاحتلال وبعده، شغلت الحكومة في عدد من جلساتها. فالمعلومات، التي وصلت إلى الوزراء صدمتهم، وتسببت باطلاق أكثر التصريحات خطورة، والتي لم يسبق أن ذكرت خلال جلسات الحكومة في يوم من الأيام. فقد قال أهارون تسيزلينغ [وكان وزيرا للزراعة]: تلقيت من احد الأشخاص رسالة في هذا الشأن، وعلي أن أقول إنني عرفت الوضع لدينا في هذه المنطقة، وأكثر من مرة طرحت الأمور أمام الحكومة، وبعد أن قرأت ما تحويه الرسالة، التي تلقيتها، لم استطع النوم طوال الليل .. شعرت بأن ما حدث هو طعنة لنفسي وبيتي ولنا جميعا هنا. لم استطع أن اتخيل من أين اتينا؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ (...). لم أكن دائما موافقا عندما كان يلصق بالانجليز صفة نازيين .. لم أكن أرغب في استخدام هذا التعبير في وصفهم على الرغم من أنهم قاموا بأعمال نازية. بيد أن أعمالا نازية قام بها يهود أيضا. وتزعزع كياني كله من هذا الأمر (...). وأنا اوافق على عدم الكشف عن التحقيق، الذي نجريه في هذه الاعمال .. لكن يجب أن نحقق فيها (...)." (12)

ويتضح لنا من كل ما تقدم، استنادا إلى الشواهد الصهيونية والإسرائيلية، مسؤولية الحركة الصهيونية واسرائيل عن تهجير الفلسطينيين العرب من وطنهم، على عكس ما اشاعته وتشيعه الأبواق الإسرائيلية من أن العرب هم المسؤولون عن هذه المأساة. وقد أشار عدد من الباحثين والدارسين العرب الجادين، إلى أن وسائل الإعلام العربية، في ذلك الوقت، لم تترك فرصة إلا وحثت فيها الفلسطينيين على الصمود وعدم الهجرة، مهما كانت النتائج. ونذكر في هذا السياق أن مناضلي عصابة التحرر الوطني في فلسطين، ذات التوجه الشيوعي، كانوا ينشطون في هذا الإتجاه، وقد نجحوا، في أحيان كثيرة، باقناع عشرات الألوف من الفلسطينيين بتحمل المعاناة والبقاء في الأرض، وهو ما تم.

القرار 194 ومؤتمر لوزان وباريس

بعد هزيمة الجيوش العربية أمام الجيش الإسرائيلي، وتهجير نحو 800 ألف فلسطيني من وطنهم، وقيام اسرائيل في الرابع عشر من شهر أيار (مايو) 1948، أصبحت مشكلة اللاجئين، منذ ذلك الوقت، مطروحة على أجندة الأمم المتحدة، ومؤسساتها المختلفة.

ولعل ابرز القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها العامة رقم (186) وأهمها، بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، هو القرار (194) المؤرخ في الحادي عشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) 1948، وبخاصة الفقرة (11) منه، التي تنص على الآتي:

"تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات، الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقا لمبادئ القانون الدولي والانصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

تصدر [الجمعية العامة للأمم المتحدة] تعليماتها إلى لجنة التوفيق [لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين] بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الإتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة الملائمة في منظمة الأمم المتحدة".⁽¹³⁾

وبناء على القرار المذكور شكلت الجمعية العامة لجنة التوفيق من مندوبين من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا، وأوكلت إليها مهمة التدخل لدى الأطراف المتنازعة (اسرائيل والدول العربية) لتسهيل البحث عن الوسائل الكفيلة باحلال "سلام ايجابي" يقوم على علاقات طبيعية بين الأطراف بالتدرج لتحل محل "سلام سلبي" استند على اتفاقات الهدنة، التي تم التفاوض بشأنها بين اسرائيل وبين كل من مصر والأردن وسورية ولبنان، وذلك في الفترة بين شهري شباط وتموز 1949، وكانت ذات طابع عسكري محض لوضع حد للإشتباكات بينهما نهائيا.

ولتنفيذ القرار المذكور، عقدت لجنة التوفيق مؤتمرين: الأول في مدينة "لوزان" السويسرية، والثاني في "باريس".

مؤتمر "لوزان" (27 نيسان (ابريل) إلى 15 ايلول (سبتمبر) 1949):

يعتبر هذا المؤتمر من أوسع المؤتمرات إطلاقا، التي بحثت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعمق وتوسع، حتى الآن، وضم ممثلين عن الدولة العبرية، وممثلي الدول العربية الأربع: مصر وسورية والأردن ولبنان. ويلاحظ هنا غياب ممثلي الشعب الفلسطيني، الطرف المعني مباشرة بالمشكلة. وقبل البدء بأعمال المؤتمر، التي تمت مباحثاته بين الأطراف في شكل غير مباشر بعد رفض الوفود العربية للمباحثات المباشرة، اصطدمت اللجنة بعقبة اجرائية تمثلت بأولويات جدول الأعمال. فقد اتفقت الوفود العربية، في بداية المؤتمر، على أولوية حل مشكلة اللاجئين، كشرط مسبق لأية مباحثات سلام. (وقد تراجعت الوفود العربية عن هذا الشرط، فيما بعد، كما سيتبين لاحقا) فيما اصرت اسرائيل على أولوية السلام، قبل تناول مسألة اللاجئين. وهكذا وجدت لجنة التوفيق نفسها

أمام حلقة مفرغة. "كان في وسع الحكومة الإسرائيلية كسرها بواسطة تقديم اقتراح بناء للمساهمة في حل هذه المشكلة"، حسب رأي اللجنة المذكورة (14).

وبناء على مناشدة من اللجنة اقترحت الولايات المتحدة اتخاذ تدابير لإعادة ربع اللاجئين إلى ديارهم فوراً (نحو 200 ألف لاجئ) كبادرة حسن نية من إسرائيل تجاه مباحثات لوزان. إلا أن إسرائيل رفضت ذلك، الأمر الذي أزعج الأمريكيين، وحمل الرئيس ترومان إلى القول، في رسالة وجهها إلى مارك اثريديج، مندوب الولايات المتحدة في اللجنة: "إني مشمئز من الطريقة، التي يتناولها الإسرائيليون بها مشكلة اللاجئين. لقد قلت لرئيس [دولة] إسرائيل ما اعتقده في هذا الخصوص بحضور سفيره" (15). وعقب الرفض الإسرائيلي شرع المندوب الأمريكي (اثريديج) بحث الإسرائيليون على إصدار إعلان متساهل، يقبل مبدأ العودة، الذي نص عليه القرار (194). "فقد كان من شأن هذه المبادرة أن تؤثر في الممثلين العرب، وتدفعهم باتجاه المصالحة والسلام"، على حد تعبيره. لكن رئيس الوفد الإسرائيلي، والتر ايتان، أشار بوضوح، منذ أول لقاء رسمي له مع أعضاء اللجنة، في الثالث من شهر أيار (مايو) 1949، إلى أن مواقف حكومته بقيت كما هي؛ ثم شرع يذكر بأسس هذه المواقف:

"- إن إسرائيل لا تعتبر نفسها مسؤولة عن وضع اللاجئين، بأية حال من الأحوال، ويجب توجيه اللوم إلى العرب، الذين شنوا الحرب، وحضوا اخوانهم الفلسطينيين على الفرار من ديارهم؛

"- إن إسرائيل، كدولة في الشرق الأوسط تهتم بوضع هؤلاء الـ 550 ألفاً الذين لا مأوى لهم (رفض ايتان الرقم 800 الف لاجئ الذي كان يقدم عادة من قبل العرب) لأسباب إنسانية؛

"- غير أن عودة هؤلاء إلى إسرائيل مستحيلة، إما من وجهة نظر إجتماعية، أو من وجهة نظر عملية. فهروب العرب جعل من البلد أرضاً يهودية، لن يكون في وسعهم التعرف عليها. وسيكون السماح لهم بالعودة بمثابة خطوة إلى الوراء، سياسياً واجتماعياً. وعلى هذا فإن إسرائيل تعتقد أنه يجب توطين اللاجئين في البلاد العربية لأسباب إجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية" (16).

وبناء عليها بدأ الموقف الإسرائيلي، في اللقاء الرسمي الأول للمؤتمر، رافضاً بشكل صريح للمبدأ الذي نصت عليه الفقرة (11) من القرار (194). وهي النتيجة التي خلصت إليها اللجنة في تقريرها الأولي إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

غير أن الانتهازية السياسية دفعت المسؤولين الإسرائيليين إلى المراوغة، عندما كانت الجمعية العامة تتناقش قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، بتاريخ الحادي عشر من شهر أيار (مايو) 1949، فعمدوا إلى "تليين" مواقفهم لحمل أعضاء الجمعية العامة على التصويت إلى جانب انضمام إسرائيل إلى الأسرة الدولية، دون إلزامها بتنفيذ القرار (194) مقابل ذلك.

وبرز هذا "اللين" في اقتراحين قدمتهما إسرائيل للجنة، لإظهار حسن نواياها؛ الأول: يتعلق بضم قطاع غزة، بكل ما فيه من لاجئين ومواطنين إلى إسرائيل. والثاني: جمع شمل الأسر. ففي العشرين من شهر أيار (مايو) اقترح الوفد الإسرائيلي على لجنة التوفيق، رسمياً، أن تصبح الحدود القديمة، التي كانت تفصل فلسطين عن مصر، الحد الذي يفصل إسرائيل عن مصر. وفي هذه الحالة، تصبح غزة، بمن فيها من السكان، جزءاً من إسرائيل. وهو ما اعتبرها ممثلها "مساهمة مرموقة في حل مشكلة اللاجئين" (17).

وقد ابلغت لجنة التوفيق الإسرائيلييين، قبل أن تنتقل هذا الإقتراح إلى العرب، أن الأمل بأن يقبلوا به ضعيف. وهو ما حصل، عندما رفضته مصر (بحكم إدارتها لقطاع غزة) وكذلك فعلت باقي الوفود العربية.

أما بخصوص الإقتراح الثاني (جمع شمل الأسر) فقد قننته إسرائيل إلى ابعده الحدود، واعطته تفسيراً أوروبياً (حدده بفردان أو ثلاثة للأسرة) ما جعله غير واقعي، واعتبرته بمثابة تنازل نهائي ومفطر من قبلها. أما الوفود العربية فلم تعلق على هذا الإقتراح.

موقف الوفود العربية خلال المباحثات:

وبخصوص موقف الوفود العربية في المباحثات، فقد تميز في الأسبوع الأول من مداولاتها، بالتمسك باصرار بالقرار (194). وكان ممثلو الدول الأربع في المؤتمر يؤكدون دوماً على أولوية بحث مشكلة اللاجئين، قبل الانتقال إلى مناقشة المسائل الأخرى، كالحدود، ومستقبل مدينة القدس، والسلام بين الدول العربية وإسرائيل.

غير أن هذا الموقف تبدل في الأسبوع الثاني من المؤتمر، عندما قبلت الوفود العربية، في الثاني عشر من أيار (مايو) 1949، توقيع "بروتوكول لوزان" عندما وافقت ضمناً، أن تناقش مشكلة اللاجئين في إطار مفاوضات السلام العامة.

وليت الأمر يقتصر على ذلك، وإنما أعقبه تراجع خطير، أفرغ الفقرة (11) من القرار (194) من محتواها، وذلك بالتنازل عن عودة جميع من يرغب من اللاجئين، وقصرها على فئات دون أخرى منهم، إضافة إلى جملة أمور أخرى لا يتسع المجال لذكرها. ويستدل على هذا من مذكرة رفعتها الوفود العربية إلى اللجنة وفيها المطالبات الآتية:

1. عودة مالكي بساتين الليمون وعمالهم.
2. الإفراج عن الحسابات البنكية في المصارف العربية.
3. إلغاء القانون الخاص باملاك الغائبين.
4. تعليق جميع تدابير مصادرة المنازل والأراضي العربية واحتلالها [من جديد].
5. جمع شمل اللاجئين الذين ينتمون إلى أسرة واحدة.
6. ضمان حرية العبادة واحترام الكنائس والمساجد.
7. عودة رجال الدين.
8. الإفراج عن أملاك الوقف، واطاحة حرية استغلالها.
9. ضمان أمن اللاجئين العائدين⁽¹⁸⁾.

وعندما عرضت هذه المذكرة على الجانب الإسرائيلي، رفض معظمها تحت حجج وذرائع مختلفة، الأمر الذي ادخل مباحثات لوزان في طريق مسدود.

عقب هذا الرفض أدرك الوفد الأمريكي، الذي ظهر في مباحثات لوزان القوة الفاعلة في لجنة التوفيق، أن الموقف الإسرائيلي من مسألة اللاجئين يوشك أن يدخل المفاوضات في طريق مسدود لا خروج منه، فعمدت حكومته إلى إبلاغ إسرائيل في مذكرة حملت تاريخ 1949/5/29، بأنها إذا ما واصلت رفض النصائح الودية، ستضطر الولايات المتحدة إلى مراجعة موقفها إزاء إسرائيل. وحثت المذكرة الدولة العبرية على قبول عودة عدد لا بأس به من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، واقترحت بدء ذلك فوراً وبعدد معقول، إنقاذاً لمباحثات لوزان، التي وصلت إلى طريق مسدود.

عقب هذه "الضغوط" الأمريكية، وتهديد الأمم المتحدة بوقف المساعدات للأجئيين الفلسطينيين، مع ما يعنيه هذا من تداعيات، قدم سفير إسرائيل في واشنطن، أ. ايلات، اقتراحا باسم بلاده إلى الخارجية الأمريكية، قبل أن تقدمه إسرائيل إلى لجنة التوفيق في لوزان، بإعادة مائة ألف لآجئ، على أن يضم هذا العدد أفراد الأسر العائدين وفق لم الشمل، و "المتسللون" إلى إسرائيل. واعتبرت إسرائيل رقم المائة ألف الحد الأعلى الذي تقبل به.

وصيغ هذا الاقتراح، ضمن شروط تعجيزية، عندما قدم رسميا إلى لجنة التوفيق. فقد أعلن رؤوفين شيلواح، رئيس الوفد الإسرائيلي في مباحثات لوزان، خلال المرحلة الثانية (توقفت الأولى في الفترة من أول تموز 1949 إلى الثامن عشر منه) من المفاوضات، أن حكومته تبنت الموقف الآتي:

1. "إن إسرائيل مستعدة لمناقشة مسألة اللاجئين خارج سياق تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني [الإسرائيلي]."
 2. "وهي مستعدة للإلتزام رسميا، في إبان المفاوضات، إذا رغبت اللجنة في ذلك، قبول عدد محدود من اللاجئين [دون الإشارة إلى رقم معين]."
 3. "لكن العودة الفعلية للاجئين المذكورين لن تبدأ قبل:
- صوغ خطة عامة لعودتهم وتوطينهم، وضمان وسائل تنفيذ ذلك.
 - التيقن من تحقيق تقدم فعلي في اتجاه تسوية المسألة الفلسطينية. لكن إسرائيل لن تصر على معاهدة سلام بحسب الأصول".⁽¹⁹⁾

وفي اليوم التالي أرفق شيلواح هذه الشروط بشرط ثالث، في رسالة موجهة إلى اللجنة، نص على "أن تدور المفاوضات بشأن اللاجئين، مباشرة بين العرب والإسرائيليين، بحضور اللجنة". لكن اللجنة رفضت عرض هذا الأمر على الوفود العربية كشرط. وعندما عرض عليها بصورة رسمية رفضته، لأن الإتفاق، الذي تم بينها وبين اللجنة نص على مبدأ المفاوضات غير المباشرة. وفي تطور مفاجئ، أعلنت الوفود العربية، بتاريخ 2 آب 1949 أنها تقبل الشروط الإسرائيلية سالفه الذكر، كقواعد لمناقشة مشكلة اللاجئين.

وعقب هذه الموافقة العربية استدعت اللجنة شيلواح، لمعرفة الحدود الحقيقية للإقتراح الإسرائيلي، فأخبرها رسميا أن ما تفكر فيه حكومته هو الرقم مائة ألف كحد أعلى. وقد اعتبرت اللجنة هذا الإقتراح غير مرض، ورفضت نقله رسميا إلى الوفود العربية، واكتفت بإبلاغها إياه بصورة غير رسمية، ومن باب العلم بالشيء.

وقد رفضه العرب بوصفه "مخالفا للشرعية الدولية". أما الإدارة الأمريكية، فقد أعلنت أنه أيا تكن مزايا هذا الإقتراح، فإنها لا تتفق مع الفقرة (11) من القرار (194).

وقد أدى هذا الفشل إلى إنتهاء مؤتمر لوزان في الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) 1949، وتعليق جلسات لجنة التوفيق المعنية بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ليستأنف في وقت لاحق في باريس.

مؤتمر باريس 15 أيلول (سبتمبر) إلى 31 كانون الأول (ديسمبر) 1951:

عقب ذلك، وبعد سنة 1949، تقلص اهتمام أطراف الصراع بلجنة التوفيق، وبخاصة لدى إسرائيل، التي لم تغير ولم تعدل أية نقطة من النقاط الأساسية في سياستها، لأن حكومتها، حينذاك، كانت تعتقد

أن توطين اللاجئين الفلسطينيين سيلغي مشكلتهم إلغاء أمر واقع، وأن مسائل القدس والأراضي ستحل كذلك حل أمر واقع.

وبعد تعليق مفاوضات لوزان، وفي إبان استئناف جلسات لجنة التوفيق في نيويورك في تشرين الأول (أكتوبر) 1949، أشارت الوفود العربية إلى أن المنهج الذي اتبعته اللجنة حتى ذلك الحين - وقوامه مجرد نقل مقترحات طرف إلى الطرف الآخر - لم يفض في رأيها [أي في رأي هذه الوفود] إلى نتائج تذكر. وأعربت عن رجائها في أن تقدم اللجنة اقتراحاتها هي. وأعلنت اقتناعها بأن اللجنة ستقوم بهذه المهمة بنجاح .. مضيئة أنها ليست مستعدة لدخول مفاوضات مباشرة مع ممثلي إسرائيل.. وطالب العرب اللجنة بوضوح بأن تضطلع بدور وساطة، من حيث اشتغال الوساطة، كطريقة تسوية للنزاعات، على طرف ثالث مؤهل لاقتراح حلول لا لعرض المساعي الحميدة أو مساعي التوفيق.⁽²⁰⁾

وفي المقابل كان الوفد الإسرائيلي، من جهته، يشدد على رغبته في دخول مفاوضات سلام مباشرة مع كل طرف من الأطراف المعنية [كل على حدا] وكان رأيه أن رفض الدول العربية الاجتماع مع ممثلي إسرائيل حول طاولة مؤتمر، وبرعاية اللجنة، كان يجعل مواصلة جهود لجنة التوفيق غير مجدية، بل ضارة.

واعتبر وفد إسرائيل أن المنهج القاضي بأن تصوغ اللجنة نفسها في اقتراحات واضحة دقيقة، يضع " جميع إجراءات التوفيق، التي اعتمدت حتى الآن، وكذلك تفويض اللجنة نفسه، موضع إعادة نظر".⁽²¹⁾

أمام هذين الموقفين المتعارضين، قررت لجنة التوفيق تعليق أعمالها في نيويورك والاجتماع مجدداً في جنيف بتاريخ 1950/1/16 لمواصلة المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والعربي، ولكن دون جدوى.. حيث لم يكتف الوفد الإسرائيلي بتزديد موقف بلاده المعروف من مشكلة اللاجئين، وإنما زاد على ذلك بأنه لا يرغب في التقاء الوفود مجتمعة في كتلة واحدة.. عدا عن أنه لا يمكن التوصل إلى معاهدة سلام رسمية: "فالحل الوحيد بناء السلام على مراحل بالتدرج، من خلال اتفاقات محددة على مواضيع خاصة".⁽²²⁾

وعندما وصلت المباحثات في جنيف إلى طريق مسدود، قررت لجنة التوفيق إعطاء فرصة أخيرة للجانبين العربي والإسرائيلي لاستمرار المفاوضات، ودعتهم إلى باريس .. وبدا منذ اللحظة الأولى أن الموقف الإسرائيلي كان يعرض المؤتمر للخطر قبل أن يبدأ. ففي سلسلة من "الملاحظات الأولية" كانت في الواقع تحفظات، طلبت إسرائيل أن يقبل العرب بأن يكون موضوع المؤتمر التسوية النهائية للصراع. وعلاوة على ذلك أبدى مندوبون الإسرائيليون شكوكا كبيرة في جدوى إجراءات تعرض فيها لجنة التوفيق مقترحاتها على الأطراف لمعاينتها ودرسها، لأنهم كانوا لا يزالون يبحثون عن المفاوضات المباشرة مع نظرائهم العرب.

افتتح المؤتمر في منتصف شهر ايلول (سبتمبر) 1951، باعلان لرئيس لجنة التوفيق، بالمر، الذي هو في الوقت نفسه ممثل الولايات المتحدة في اللجنة، اتخذ شكل الديباجة. وعرض على الجانبين العربي والإسرائيلي الموافقة على إعلان يشتمل على خمس نقاط:

1. "الإلغاء المتبادل للمطالب المتعلقة بأضرار الحرب؛
2. ضرورة قبول إسرائيل عودة عدد محدد من اللاجئين العرب؛
3. إقرار إسرائيل بوجود دفع مبلغ إجمالي تعويضا عن أرزاق اللاجئين [الفلسطينيين] غير العائدين (...).
4. الوقف المتبادل لإجراءات تجميد الحسابات المصرفية،

5. امكانية مراجعة أو تعديل اتفاقات الهدنة في بعض النقاط.

ويجب السعي لحل المشكلة بروح واقعية وعلى أساس التنازلات المتبادلة. كما يجب إعتبار هذه المقترحات رزمة واحدة. وينبغي للديباجة المذكورة أن تبدأ باعلان أولي تعلن الأطراف فيه نياتها السلمية وتصميمها على تسهيل التسوية السلمية في فلسطين".⁽²³⁾

وبدورها اقترحت اسرائيل أن يتخذ هذا التأكيد شكل معاهدة عدم اعتداء، تسمح لها بتعزيز مواقفها. أما العرب فإنهم رفضوا الديباجة إلا في صيغة مفيدة موجزة. غير أن لجنة التوفيق اعتبرت أن هذه الصيغة تساهم في توفير جو مؤات لتفحص اقتراحاتها. بيد أن الوفد الإسرائيلي رفض التعديل العربي للنص، الذي يحظر استخدام القوة المسلحة من دون أن يشتمل على التزام بالامتناع عن القيام بأي عمل عدائي تجاه إسرائيل.

وليس هذا، فحسب، بل آخر الوفد الإسرائيلي المناقشات طويلا، مطالبا بأن يؤكد العرب صراحة، كشرط مسبق للمناقشة "عزمهم كأطراف موقعة لاتفاقات الهدنة، كما فسرها مجلس الأمن - وبصفتهم أعضاء في الأمم المتحدة - على احترام التزامهم إزاء اسرائيل"⁽²⁴⁾.

وكانت اسرائيل تطالب بوضوح باعلان عدم اعتداء، كذلك أبدت حكومتها، كما في السابق، تحفظات على مبدأ صلاحية اللجنة لتقديم مقترحات، ووصلت في الحين نفسة رفض المقترحات العربية المشار إليها سابقا. ووافقت اسرائيل في النهاية على عرض النقاط الخمس، بحسب رؤيتها. فهي ترفض الالغاء المتبادل لأضرار الحرب، وتعارض عودة اللاجئين معارضة قاطعة. وشكل هذا الموقف تراجعاً واضحاً. في حين قبلت فكرة التعويض، لكنها قرنتها بعدد كبير من التحفظات المتمثلة في: رفض المطالب الفردية، ورفض تقديرات مكتب اللاجئين التابع للجنة التوفيق بهذا الخصوص، وربطت موافقتها على التعويض الإجمالي، بأن تحسم منه مسبقاً تعويضات أضرار الحرب.

والوفود العربية من جهتها رفضت، ايضاً، الالغاء المتبادل لأضرار الحرب، كما عارضت الحد من حق العودة، أو الحد من التعويضات المتوجب على إسرائيل دفعها. وفي المقابل، واصلت قبول فكرة وقف التجميد المتبادل للحسابات المصرفية، وايدت إعادة النظر في خطوط الهدنة.

إزاء هذه المواقف المتباينة أرجأت لجنة التوفيق المؤتمر إلى اشعار آخر. وطلب العضو الأمريكي في اللجنة من وزارة الخارجية الأمريكية ممارسة نفوذها على الأطراف المتفاوضة، لكن جهوداً لم تبذل في هذا الاتجاه.

وفي تقريرها إلى الجمعية العمومية في دورتها السادسة، لاحظت اللجنة فشل مهمتها: "ففي نشاطاتها خلال العام المنصرم - بل خلال أعوام وجودها الثلاثة والحق يقال - لم تكن لجنة التوفيق قادرة على تحقيق تقدم جوهري في المهمة، التي أسندتها الجمعية العامة إليها، والتي تقوم على مساعدة أطراف المسألة الفلسطينية في تسوية جميع المسائل، التي تفصل بينهم، تسوية نهائية"⁽²⁵⁾.

وانتقدت اللجنة عجز الجانبين على قبول تنفيذ أحكام القرار (194) تنفيذا كاملاً: "... (فحكومة إسرائيل ليست مستعدة لتنفيذ الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة الصادر في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948، التي تنص على وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم.

والحكومات العربية، من جهتها، ليست مستعدة لتنفيذ الفقرة الخامسة من القرار المذكور، والتي تدعو إلى تسوية جميع المسائل القائمة بينها وبين إسرائيل تسوية نهائية. فهي (أي الحكومات العربية) لم تظهر في علاقاتها باللجنة، أنها مستعدة في أية حال لمثل هذه التسوية السلمية مع إسرائيل".⁽²⁶⁾

وعلى أساس هذه الإعتبارات، خلصت لجنة التوفيق إلى تقرير عجزها عن مواصلة مهمتها.

"(...) فواقعة عدم قبول الجانبين، حالياً، تنفيذ قرارات الجمعية العامة، التي تحكم عمل اللجنة، تنفيذاً كاملاً - من جهة أولى - والتغييرات، التي استجبت في فلسطين خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من جهة أخرى، وضعت اللجنة في حالة عجز عن الاضطلاع لما انتدبت له. وهذا الوضع الواقعي أمر لا بد من أخذه في الاعتبار في كل دراسة جديدة للمسألة الفلسطينية"⁽²⁷⁾.

أمام هذه المواقف المتناقضة، بين إسرائيل والعرب، واستحالة حمل الدولة العبرية على تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، جرى حل لجنة التوفيق في نهاية عام 1951، بعد عمل مضمّن من قبلها استمر ثلاث سنوات. وتعتبر هذه الفترة من أطول الفترات، التي استغرقتها المباحثات الرسمية بين إسرائيل والدول العربية، بخصوص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .. وهو الأمر الذي انسحب لاحقاً على مفاوضات منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في هذا الخصوص.

وتأسيساً على ما تقدم من وقائع مؤتمر لوزان وباريس يمكن الوصول إلى الإستنتاجات الآتية:

• تصرفت إسرائيل في المؤتمر تصرف الطرف المنتصر المتعجرف. وقد راوغت في المفاوضات كسبا للوقت. وكي تضي على مكاسبها في الأرض الفلسطينية طابع الأمر الواقع، سواء من ناحية رفض عودة اللاجئين، وترسيم حدودها، أو مستقبل القدس. وقد استطاعت تحقيق أهدافها بهذه الأساليب مستفيدة من النظام الدولي الجديد، الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، المتعاطف مع اليهود، عموماً، ومع أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين خصوصاً.

• أما الوفود العربية، فرغم شعورها بمرارة هزيمتها في حرب فلسطين، فقد سعت، في بداية المفاوضات، إلى التسلح بالشرعية الدولية، وبخاصة القرار (194)، لإلزام إسرائيل التقيد به وتنفيذ بنوده، إلا أنها فشلت بسبب الضغوط، التي مورست عليها من قبل الولايات المتحدة، بحيث أخذت تقدم التنازل تلو الآخر، إلى أن شعرت أن المطلوب منها الاستسلام دون شروط، الأمر الذي لم تقوى عليه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن غياب ممثل للشعب الفلسطيني عن هذه المفاوضات، إضافة إلى عدم إنسجام الوفود العربية فيما بينها، قد اضعف المطالب العربية، مما سهل على إسرائيل تكريس سياسة الأمر الواقع، وتجميد قرارات الشرعية الدولية.

• ظهر من خلال وثائق وزارة الخارجية الأمريكية إلى ما قبل العام 1955، التي اميط عنها اللثام عام 1976، أن الولايات المتحدة كانت حريصة على تثبيت سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية، ولكن مقابل ثمن بخس ترضي به العرب، يتمثل في عودة عدد محدد من اللاجئين الفلسطينيين، لانقاذ ماء وجههم، وحفاظاً على مصالحها النفطية والاستراتيجية في المنطقة من "الخطر" السوفياتي المزعوم، آنذاك، لأنها كانت تتخوف من أن غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي، بسبب مشكلة اللاجئين، ربما سيساعد على "تغلغل الشيوعية في الشرق الأوسط". ورغم هذا "القلق" الأمريكي لم

تمارس الإدارة الأمريكية، في ذلك الوقت، ضغوطا جدية على إسرائيل كي تحملها على احترام قرارات الشرعية الدولية. فخلال مؤتمر لوزان وباريس سنحت لها فرصتان ثميتان لوضع هذه الضغوط موضع التنفيذ. الأولى: عدم ربط تصويتها على قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، بموافقتها على تنفيذ القرار (194)، أو بعضا منه، وهو أضعف الايمان. والثانية: عدم استخدامها المساعدات والقروض الممنوحة من قبلها إلى إسرائيل كوسيلة ضغط لحملها على التجاوب مع أهداف الولايات المتحدة المعلنة، وليس التجاوب مع القرارات الدولية!

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين

بانفراط لجنة التوفيق، نفضت إسرائيل يديها، لاحقا، من الشق السياسي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بوصفها مشكلة عربية "على العرب أن يجدوا حلا لها بتوطينهم في بلدانهم"، وهي على استعداد "من منطلق إنساني" أن تدعم هكذا حل. وفي هذا السبيل جهدت، إسرائيل، بالتعاون مع الغرب، وخصوصا بريطانيا والولايات المتحدة لطمس هذه المشكلة، وذلك بالعمل على توطينهم خارج فلسطين، وبخاصة في البلدان العربية. وقد برزت منذ العام 1949 مشاريع توطين عديدة، بعضها بريطاني، والبعض الآخر أمريكي وإسرائيلي، وظهرت اقتراحات لتعويضهم وإيجاد فرص عمل لهم لدمجهم في اقتصاديات الدول التي تستضيفهم ورفع مستوى وضعهم المعيشي.

ويمكن تقسيم مشاريع التوطين هذه، وفق الدول التي اقترحتها، وهي على الشكل الآتي:

مشاريع التوطين البريطانية:

مشروع العراق: ويعد من أبرز مشاريع التوطين، التي وضعتها بريطانيا، وقطعت أشواطاً على طريق تنفيذه، وذلك حسبما جاء في وثائق الخارجية البريطانية، التي اميط عنها اللثام عام 1985. ففي شهر كانون الثاني (يناير) من عام 1955، كما تقول الوثائق المذكورة، أعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً مفصلاً عن مشكلة اللاجئين، حمله مديرها العام في ذلك الوقت "شكبرج" لدى زيارته لواشنطن لمناقشة مع مسؤولي الإدارة الأمريكية. ومن جملة الأمور، التي تضمنها التقرير بحث إمكانات توطين اللاجئين في العراق، التي أولتها الدوائر البريطانية، في حينه، اهتماماً خاصاً، وتعاونت في هذا المجال مع سفارتها في بغداد، وقسم التطوير في المكتب البريطاني الذي مقره بيروت، وبقية السفارات البريطانية في المنطقة. وفي ضوء الدراسات والتقارير، التي جرى تبادلها بين هذه الأطراف، انبثقت اقتراحات عدة "بشأن استيعاب العراق لمزيد من اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم". (كان متوقفاً في مدى عشرين عاماً أن يوافق العراق على استيعاب نحو مليون لاجئ فلسطيني) وذلك كما جاء في الوثيقة (F-371/115625)⁽²⁸⁾.

مشروع أنطوني ايدن: أعلن رئيس الوزراء البريطاني، آنذاك، أنطوني ايدن، بتاريخ 1955/11/9 عن استعداد بلاده، بمساعدة دول أخرى، لتقديم الضمانات الرسمية اللازمة إلى إسرائيل والدول العربية، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق هدفه موضوع الحدود بين الطرفين.

وقد ارتكز هذا المشروع على النقطتين الآتيتين:

- 1- على الجانبين العربي والإسرائيلي أن يقدمتا تنازلات متبادلة.
 - 2- السعي إلى الاتفاق على صيغة تسوية بين الموقف العربي، الذي يطالب بالعودة إلى حدود التقسيم عام 1974، والموقف الإسرائيلي، الذي يتمسك بخطوط الهدنة، كخطوط دائمة.
- وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع، لأنه يشير إلى أحد قرارات الأمم المتحدة⁽²⁹⁾.
- مشروع اليرموك في الأردن:** وقد كان مخططاً له أن يستوعب ويعيد توطين 150 ألف لاجئ، إلا أن هذا المشروع توقف بسبب عدم الاتفاق على مشروع جونستون لتقاسم مياه نهر اليرموك بين الأردن وإسرائيل. وهناك مشاريع متنوعة في الأردن - حسب تقرير الخارجية البريطانية - كان من المقرر لها أن تستوعب عشرة آلاف نسمة⁽³⁰⁾.
- مشروع ري سيناء في مصر:** اقترح المشروع سنة 1951، وقد خطط له أن يستوعب عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن هذا المشروع كان "بحاجة إلى المزيد من الدراسات" كما ورد في تقرير الخارجية البريطانية، وأوصى بنقل مياه النيل إلى الصحراء لتمكين عدد محدود من عائلات اللاجئين الفقيرة في غزة من العمل في الزراعة هناك.

وقد وافقت الحكومة المصرية في حينه، حسب التقرير، على استقبال 7000 فلسطيني لأغراض التوطين. وفي سنة 1953 وقعت الحكومة ووكالة الغوث اتفاقا يقضي بتوفير 230 ألف فدان من الأراضي الصحراوية بقصد إجراء التجارب، وكان من المقترض اختيار 50 ألف فدان منها للتنمية الزراعية. وقد الخبراء أن في إمكان مساحة الأرض تلك أن تعيل 50 إلى 70 ألف لاجئ⁽³¹⁾. وقد عارض أهالي غزة بشدة أية فكرة لتوطين دائم خارج فلسطين، واندلعت التظاهرات ضد هذا المشروع في غزة في 25 شباط (فبراير) 1955 واستمرت ثلاثة أيام. وأنت حرب السويس سنة 1956 لتقضى على هذا المشروع نهائيا⁽³²⁾.

خطط ومشاريع متنوعة في سورية: خطط لسورية أن تستوعب وتعيد توطين 85 ألف لاجئ. إلا أنه لم تظهر أية نتائج في حينه. ومع ذلك - يقول تقرير الخارجية البريطانية- تم استيعاب 4500 لاجئ في شكل دائم، في الفترة بين حزيران (يونيو) 1953 وحزيران (يونيو) 1954⁽³³⁾.

مشروع إيران: قضى هذا المشروع بتوطين عدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين في إيران واستيعابهم ضمن خطة سباعية للتنمية والتطوير تشمل إعادة إعمار المناطق غير المأهولة في جنوب (إيران) وفي الجنوب الغربي، واسكان عدد من اللاجئين الفلسطينيين في هذه المناطق. وقد أبدى شاه إيران محمد رضا وشقيقه محمود إهتماما بالمشروع، شرط أن يتم في البداية في صورة سرية وغير رسمية، وأن يتم اختيار اللاجئين من أصحاب رؤوس الأموال. وقد تولى عن الجانب البريطاني بحث هذا المشروع مع المسؤولين الإيرانيين، عضو البرلمان هوج فريسر، "الذي كان يعتقد أن إيران على استعداد لاستيعاب بضع مئات من اللاجئين الفلسطينيين في صورة فورية، وأن إيران ستكون مستعدة لاستيعاب آلاف اللاجئين على المدى البعيد"⁽³⁴⁾.

وقد بعثت السفارة البريطانية في إيران بتاريخ 1955/10/20 رسالة إلى الدائرة الشرقية في الخارجية البريطانية تطلعها فيها على مباحثات فريسر مع المسؤولين الإيرانيين بهذا الخصوص. وذكرت السفارة في رسالتها أن الشاه كان مع الفكرة بعد أن أجرى استطلاعا واسعا للأراء بشأنه، ورأى أن مثل هذا المشروع سيساهم في حل المشكلة العربية - الإسرائيلية، وبأنه قابل للتحقيق، وهذا ما شجع "فريسر" على متابعة الموضوع مع الحكومة البريطانية بعد عودته إلى لندن"⁽³⁵⁾.

"تعاون الأونروا" مع مشاريع التوطين البريطانية:

لتجسيد مشاريع التوطين على أرض الواقع شجعت الحكومة البريطانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على منح قروض فردية للاجئين، وعلى تمويل مشاريع زراعية أو صناعية في بعض الدول المضيفة للاجئين، لتساهم مثل هذه المشاريع في توطينهم في هذه الدول. وحاولت إقناع "الأونروا" إستثمار أموالها في مشاريع محلية في الدول المضيفة، وذلك من أجل إستخدام الأرباح الناجمة عن هذه المشاريع، في دعم برامج التوطين. ومن ضمن الإقتراحات التي طرحت إستثمار الأموال في شركة الفوسفات الأردنية، وخصوصا في قطاع المواصلات. وقد أرسل قسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت رسالة بتاريخ 1955/1/3 إلى السفارة البريطانية في عمان يقترح فيها موضوع الإستثمار في شركة الفوسفات. وقد أجابت السفارة على هذا الإقتراح برسالة جوابية بتاريخ 1955/1/20 جاء فيها: "نوافقكم الرأي بإستثمار أموال "الأونروا" في صناعة الفوسفات في الأردن، وخصوصا في مجال المواصلات (...). والمسألة التي نفكر فيها هي أن أموال المساعدات من "الأونروا" يمكن استخدامها لتكملة أي تمويل يمكن أن يأتي من البنك الدولي"⁽³⁶⁾.

وعلقت السفارة على إقتراح ورد في شأن إستثمار الأموال في خط سكة الحديد في الأردن بقولها: "إن ذلك سيكون مكلفا، وفي هذه الحالة يجب التفكير في إستثمار الأموال في الطريق الصحراوي،

كبديل عن المشروع الأول⁽³⁷⁾. وفي شأن تطوير ميناء العقبة، أرسل قسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت رسالة بتاريخ 1955/10/3 إلى السفارة البريطانية في عمان جاء فيها: "إن هدفنا من إقتراح تطوير ميناء العقبة هو إيجاد فرص عمل للأجانب الفلسطينيين (...). أننا نحترم في شكل كامل أهمية المصالح العسكرية في المنطقة، ولذلك لن نضغط على "الأونروا" مرة أخرى من أجل إستثمار أموالها في الميناء، علماً بأنهم لن يوافقوا على ذلك دون ضغط كبير عليهم (...). إضافة إلى ذلك هناك فرص عمل كبيرة لإيجاد عمل للأجانب في الميناء والمناجم وخط سكة الحديد وفي إنشاء الطريق الصحراوي"⁽³⁸⁾.

مشاريع التوطين الأمريكية:

وبدورها طرحت الولايات الأمريكية مشاريع توطين عديدة، إنسجاماً مع رؤيتها وسياستها الخاصة، بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وكان أبرزها:

مشروع جونستون 1953-1955: طرح جونستون، المندوب الشخصي للرئيس أيزنهاور، مشروعاً للإتماء الموحد للمصادر المائية في وادي الأردن دون النظر للحدود السياسية القائمة. ولم ينجح هذا المشروع نظراً لمعارضته من قبل الفلسطينيين⁽³⁹⁾.

مشروع دالاس 1955: يعتبر هذا المشروع استمراراً للخط الرسمي الأمريكي القائم على السعي لإيجاد حل لمسألة الشرق الأوسط، من خلال تجاهل جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، أي القضية الفلسطينية التي يتم تقسيمها، وتجزأ إلى عدد من القضايا الثانوية مثل مشكلة التنمية المائية، وتوطين اللاجئين، وتأمين القروض المالية، ورسم الحدود، ومعاهدات الصلح بين العرب وإسرائيل. وظهر مشروع دالاس، بعد قيام وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بجولة في المنطقة يدعو فيها الحكومات العربية للإلتزام إلى حلف بغداد. وبعد عودته إلى واشنطن ألقى كلمة أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 1955/8/26 تضمنت مشروعاً أمريكياً لحل أزمة الشرق الأوسط [بما فيها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين]⁽⁴⁰⁾.

مشروع جونسون 1962: كلفت الحكومة الأمريكية في أواسط آب 1961، الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة "كاربخي" للسلام العالمي للقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين. وفي تاريخ 1962/10/2، اقترح جونسون مشروع حل تضمن الآتي:

- 1- يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط من أي مصدر، بين العودة إلى فلسطين أو التعويض.
- 2- ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بالأمور الآتية:
 - أ- بطبيعة الفرصة المتاحة له للإندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا هو اختار العودة.
 - ب- كمية أو قيمة التعويضات التي يتلقاها، كبديل إذا هو اختار حيث هو يقيم.
- 3- يتم حساب التعويضات على أساس الممتلكات، كما كانت عامي 1947 و 1948، مضافاً إليها الفوائد المستحقة.
- 4- تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها إسرائيل، بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات.
- 5- من حق إسرائيل أن تجري كشافاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه.
- 6- يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات، التي يختارون التوطين فيها.
- 7- يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع، إذا اعتبرت فيه تهديداً لمصالحها الحيوية.
- 8- يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية.. كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه⁽⁴¹⁾.

مشروع الحبيب بورقيبة: وهو المشروع العربي الوحيد، الذي تضمن اقتراحاً عملياً لحل مشكلة اللاجئين، في حين كان الزعماء العرب في حينها يطالبون "بتحرير" فلسطين كاملة. وقد تقدم الرئيس التونسي بهذا المشروع بتاريخ 1965/4/21، وهدف الى تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس قرار التقسيم (181) الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1947، وتضمن النقاط الآتية:

1- تعيد اسرائيل الى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ انشائها لتُنشأ عليها دولة عربية فلسطينية.

2- يعود اللاجئين الفلسطينيين الى دولتهم الجديدة.

3- تتم المصالحة بين العرب واسرائيل حال انتهاء الحرب بينهما⁽⁴²⁾.

وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية، في حينها هذا المشروع ونددت به، وخونت من اقتراحه.

مشاريع التوطين الإسرائيلية:

دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، منذ إنشاء الدولة العبرية العام 1948، وما زالت، على اقتراح مشاريع مختلفة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج حدودها، بمساعدة من البنك الدولي، وبنوك خاصة بريطانية وأمريكية. وقد تزامنت هذه الاقتراحات مع بعض مشاريع التوطين البريطانية، والأمريكية سالفة الذكر. ويمكن تعداد أبرز هذه المشاريع وفق الآتي:

مشروع أشكول: رداً على مقترحات الرئيس التونسي بورقيبة، السابقة الذكر، تقدم ليفي أشكول، رئيس وزراء اسرائيل السابق، بتاريخ 1965/5/17 بمشروع، انطلق من التزامين:

1- الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو العيش بسلام.
2- الالتزام باتفاقات الهدنة، التي تنص من جملة ما نصت عليه، على "ان الهدنة هي مرحلة انتقالية نحو السلام العادل".

ونص المشروع على الآتي:

1- اجراء مفاوضات مباشرة واستبدال اتفاقات الهدنة باتفاقية سلام.
2- تتم التسوية على أساس وضع اسرائيل القائم، باستثناء بعض التعديلات الطفيفة -المتبادلة والمتفق عليها- عند نقاط معينة على الحدود.

وفي العام نفسه عرض أشكول مشروعاً امام الكنيست جاء فيه:

1- يتم توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه اعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (الدول العربية).

2- استعداد اسرائيل للمساهمة المالية، مع الدول الكبرى، في عملية توطين اللاجئين باعتبارها الحل المناسب لهم ولإسرائيل⁽⁴³⁾.

مشروع الأرجنتين: خلال فترة الخمسينات عمل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بن غوريون، وزير الخارجية موشيه شيريت، ويوسف فايتس، مدير دائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، على مناقشة وإقرار ترحيل الفلسطينيين العرب المسيحيين من الجليل إلى أمريكا الجنوبية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 1950 أرسل يوسف فايتس إلى الأرجنتين من أجل مشروع الترحيل هذا. وعن هذه المرحلة ذكر فايتس في يومياته: "يبدو أن مساعي رحلتي بدأت تتبلور، وذلك من

خلال الجولات التي أقوم بها الآن لمناطق الريف (الأرجنتيني) القابلة لاستيعاب العرب. ومن بين هذه المناطق بقعة شاسعة من الأرض مساحتها 600 ألف دونم، تابعة لمالك يهودي مستعد لوضعها تحت تصرفنا متى شئنا من أجل تنفيذ خطتنا، وهو لن يطلب منا دفع أكثر من مائة ليرة إسرائيلية ثمنا للدونم الواحد، وبنقودنا نحن" (44).

وقد فشل هذا المشروع لأن فايتس أخفق في إقناع المعنيين بالهجرة إلى ذلك البلد. مشروع سورية: ذكر الباحث الإسرائيلي، ايتمار بينوفيتش، أن الرئيس السوري السابق حسني الزعيم، أبدى استعداده عام 1948 لتوطين 300 ألف لاجئ فلسطيني في شمال شرق سورية. ومن أجل ذلك جرت مباحثات بينه وبين إسرائيل، بوساطة أمريكية، إلا أن تلك المباحثات تعطلت (45). (لم يشر الباحث إلى الأسباب التي أدت إلى تعطلها).

مشروع ليبيا: في أواسط الخمسينات وضعت السلطات الإسرائيلية خطة ترحيل هدفت إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في ليبيا. وقد نوقشت الخطة في اجتماعات غير رسمية للجنة رفيدة المستوى شارك فيها بن غوريون، موشيه شاريت، ليفي أشكول، غولدا مئير، تيدي كوليك (رئيس بلدية القدس السابق)، يوسف فايتس، عزرا دانين ويعقوب بالمون، وقد حلت هذه اللجنة بعد أزمة السويس 1956 (46).

وقد عثر أخيرا في الأرشيف الإسرائيلي على وثيقة رسمية تشير إلا أن اتفاقا تم بين الحكومة الإسرائيلية والحكومية الليبية، في عهد الملك السنوسي، على إنشاء قرى زراعية في ليبيا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. (47) وقد أكد هذه "الحقيقة" الباحث الإسرائيلي "روبن هتسور" في مقابلة صحفية أجريت معه قال فيها: "أن مساحة الأراضي الليبية التي تم ابتياعها مسجلة باسمنا حتى اليوم" (48).

مشروع التوطين "الطوعي": بعد أسبوعين من إنتهاء حرب 1967، انعقد مجلس الوزراء الإسرائيلي، الذي كان يقوده حزب العمل، في جلسة سرية للنظر في "المشكلة السكانية للأراضي العربية المحتلة". وقد ورد في الملاحظات، التي سجلها في تلك الجلسة المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، يعقوب هرتسوغ، شقيق رئيس دولة إسرائيل السابق المتوفي، حاييم هرتسوغ، أن وزير المال بنحاس سابير، في ذلك الوقت، يدعمه وزير الخارجية أبا أيبان دعا إلى توطين اللاجئين في البلاد العربية المجاورة، ولا سيما سوريا والعراق. أما إيغال ألون، نائب رئيس الوزراء، فقد اقترح أن ينقل اللاجئون الفلسطينيون إلى صحراء سيناء، وأن يعمل على اقناع الفلسطينيين بالرحيل إلى الخارج: "نحن لا نعمل ما يكفي لتشجيع العرب على الهجرة" على حد قول ألون. أما مناحم بيغن، الذي كان يومها وزيرا بلا حقيبة، فقد اقترح تعويض سكان مخيمات اللاجئين وترحيلهم إلى سيناء.

ونتيجة لهذه المناقشات شكل رئيس الحكومة الإسرائيلية، ووزير الدفاع والجيش، وحدة سرية مهمتها "تشجيع" العرب على الرحيل. وقد برزت هذه الخطة إلى العلن في تشرين الثاني (نوفمبر) 1987. وقد كان لهذه "المنظمة" (الوحدة السرية) مركز عمليات في شارع عمر المختار في غزة، وكانت تقدم ل "المرحليين" تذكرة سفر بلا عودة إلى دول مختلفة في أمريكا الجنوبية ولا سيما إلى باراغواي، بوساطة وكالة سفر مقرها تل أبيب، وكانت تعدهم بمساعدة مالية وبمعاونة على الاستقرار بعد أن يصلوا، وهو وعد لم تق به. وقد استمرت هذه الخطة نحو ثلاثة أعوام ثم انهارت جراء حادث مفاجئ. ذلك بأن احد "المرحليين" واسمه طلال ابن ديماسي، وكان قد وعد بالمعونة المالية، إلا أنه لم يتلق منها شيئا، فذهب من يأسه إلى القنصلية الإسرائيلية في باراغواي في 4 أيار (مايو) 1970، وطلب مقابلة السفير، فلما رفض طلبه أردى سكرتير السفير بطلق نار. وفي رواية الصحافيين الإسرائيليين، يوسي فيلمان ودان رفيف، تمكنت الوحدة السرية من ترحيل ألف فلسطيني سرا (49).

مشروع أبا إيبان: (وزير خارجية إسرائيل الأسبق) وقد طرح مشروعه أمام الأمم المتحدة وطالب فيه بعقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط، والحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لوضع خطة لحل مشكلة اللاجئين، والعمل على دمجهم في حياة منتجة وإيجاد كيان مشترك لإعادة توطينهم في الشرق الأوسط بمساعدة اقليمية دولية.⁽⁵⁰⁾

مشروع لجنة برونو: نسبة إلى البروفيسور ميخائيل برونو، صاحب فكرة المشروع الذي وضعه على مرحلتين: أولاها يتم في أوائل العام 1968، والثانية في أواخر العام 1969. ويتضمن حلا لقضية اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها تحرير التجارة بين الضفة وغزة وإسرائيل، مع إفراغ المخيمات تدريجيا من سكانها عن طريق منح حوافز اقتصادية لهم، وبناء مساكن وإقامة تنمية زراعية وصناعية بتمويل دولي.⁽⁵¹⁾

مقترحات النائب الإسرائيلي رؤوفين ادري: (وهو من حزب المابام) التي تقدم بها العام 1970، وأشار فيها إلى ضرورة تصفية مخيمات اللاجئين ونقل سكانها إلى مساكن في المدن والقرى القريبة من مراكز الصناعة والعمل. واعتبر أن هذا الحل سيحول المشكلة تدريجيا إلى مشكلة يتعلق حلها بعملية التطوير الإقتصادي ومجال التشغيل.⁽⁵²⁾

رؤية ناحوم جولدمان: وهو أحد مؤسسي المؤتمر اليهودي العالمي العام 1970. ورؤيته هذه مبنية على توطين اللاجئين في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن وضم قطاع غزة لإسرائيل.⁽⁵³⁾

خطة الحكومة الإسرائيلية العام 1971: طرحت الحكومة الإسرائيلية العام 1971 خطة لإعادة توطين المخيمات في قطاع غزة. وتعتمد في جوهرها على بناء أماكن سكنية جديدة في محيط مخيمات قطاع غزة. وتزعم هذه الخطة أرئيل شارون، قائد ما يسمى المنطقة الجنوبية آنذاك (قبل أن يصبح رئيس وزراء سابق) وأصدر أوامره للجيش الإسرائيلي بتنفيذ هذه الخطة، وذلك بهدم أجزاء كبيرة من مخيمات قطاع غزة وترحيل أعداد كبيرة من ساكنيها، إلى سبعة مشاريع اسكانية جديدة تقام في القطاع من أجل هذه الغاية.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن شمعون بيريس لم يكن بعيدا عن هذه الخطة، حيث كان رأيه أن اللاجئين الموجودين خارج فلسطين عليهم الاستقرار نهائيا حيث يقيمون. أما لاجئو غزة والضفة فلا بد من مساعدتهم للإستيطان هناك. ومن هذا المنطلق أشرف بيريس بنفسه على ما سمي "صندوق الأمانة للتطوير العام وتوطين اللاجئين"⁽⁵⁴⁾.

مشروع حزب العمل للسلام: طرح حزب العمل مشروعه في آب (أغسطس) 1972، وقد ركز على مشكلة اللاجئين، وتوطينهم بمساعدة صناديق دولية، ونادى بضرورة التعاون مع الدول العربية، التي سيتم توطين اللاجئين فيها، والعمل على الإلغاء التدريجي للمخيمات، أو تغيير طبيعتها، وتحويلها إلى أماكن قروية وبلدية عادية، أو عن طريق توطين سكانها في أماكن السكن القريبة القائمة في المدن، ويتم ذلك من خلال تنمية مشاريع زراعية وورش صناعية في الضفة الغربية، وذلك لضمان استيعاب اللاجئين فيها.⁽⁵⁵⁾

مشروع دون زوكين: (وهو عضو كنيست عن حزب المابام 1972)، وقد اقترح فيه تفريغا تدريجيا للمخيمات عن طريق عرض حوافز اقتصادية، كتقديم مساكن بسعر رمزي، في مناطق بلدية قريبة من أماكن التشغيل الجديدة، التي يتم انشاؤها وتحسين الخدمات العامة في المدن القريبة من المخيمات، حتى تعتمد المخيمات عليها في التعليم والشؤون الاجتماعية والصحية وتنمية قطاع الصناعة، وتأهيل اللاجئين على المدى البعيد، وخصوصا في مجال التشغيل الكثيف محلي الطابع، كالنسيج، والملابس، والأغذية، وتعليب الفاكهة، مع تقليل الفوارق القائمة بين سكان المخيمات وسكان المدن والقرى المحيطة بصفة عامة، ورفع مستوى حياة اللاجئين وتحسين ظروف معيشتهم.⁽⁵⁶⁾

مشروع بن بورات: ويعد مشروع مردخاي بن بورات من أخطر المشاريع الإسرائيلية التي طرحت من أجل تصفية مخيمات الضفة والقطاع، حيث عرض العام 1982 على الحكومة الإسرائيلية مشروعه، الذي ناقشته الحكومة بدورها العام 1983، ويقوم على إعادة اسكان اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع، وإفراغ نحو 28 مخيما من هاتين المنطقتين اللتين تضمّان نحو 250 ألف لاجئ. وقد قررت الحكومة الإسرائيلية في حينها رصد مبلغ 1,5 مليار دولار لتنفيذ ذلك المشروع، بيد أنه لم ير النور بسبب تورط إسرائيل في حرب لبنان العام 1982، وخشية إسرائيل من قيام هبة شعبية من سكان المخيمات لمحاربة المشروع المشار اليه وهي مشغولة بغيره⁽⁵⁷⁾.

ومن المشاريع، التي طرحت لتصفية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أيضا، مشروع إسحق رابين في كانون الثاني (يناير) 1984، وأرنيل شارون في آذار (مارس) من العام نفسه. وقد تطرق الرجلان فيهما، رغم اختلاف مواقفهما الحزبية، إلى حل قضية اللاجئين من خلال مؤتمر دولي، وإجراء إصلاحات مدنية وصناعية في المنطقة لاستيعابهم.

الموقف الأمريكي من مشاريع التوطين عموما:

كانت مشاريع التوطين المشار إليها سابقا تتم بمعرفة الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت. وهو ما تؤكد الوثائق البريطانية لتوطين اللاجئين في الدول العربية، بما فيها العراق. ولم يكن تأييد الإدارة الأمريكية للقرار (194) إلا بهدف إفراغه من محتواه، والإلتفاف على حق العودة للاجئين إلى ديارهم، الذي ضمنه لهم ذلك القرار. وقد ظهرت في حينه مؤشرات عديدة على ذلك نسجل منها التالي:

1. عرض جورج ماك، الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، تلخيصا للموقف الأمريكي بتاريخ 1950/2/16 من مشكلة اللاجئين فقال: "إن إهتمامنا باللاجئين، والمبني جزئيا على دوافع إنسانية، له مبررات إضافية. فما دامت مشكلة اللاجئين قائمة وغير محلولة، فإن تحقيق التسوية السياسية سيتأخر، وسيستمر اللاجئون في تشكيل بؤرة طبيعية للإستغلال من قبل العناصر المخربة. إن وجود ثلاثة أرباع مليون لاجئ من العاطلين عن العمل والمعدمين إقتصاديا، هو رقم يفوق عدد الجيوش النظامية في المنطقة، وهؤلاء سيزداد سخطهم مع الزمن، وهذا بحد ذاته يشكل خطرا كبيرا يهدد أمن المنطقة بأسرها، بما في ذلك إسرائيل"⁽⁵⁸⁾.

2. أعدت دوائر الخارجية الأمريكية عام 1954 مشروعا سريا لحل الصراع العربي - الإسرائيلي أطلقت عليه اسم عملية "ألفا" جاء فيه بخصوص اللاجئين، أنه يستحيل التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط دون إعادة توطينهم من جديد. وأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم يعتبر قضية حساسة تلزم صياغة ذكية تتضمن توطين 10% من مجموع اللاجئين في كامل أرض إسرائيل الغربية، والباقي يتم إستيعابهم في الدول العربية. (المقصود ب 10% المائة ألف لاجئ، الذين إقترحت الولايات المتحدة إعادتهم أثناء المباحثات الخاصة باللاجئين عام 1949، والذين وافقت إسرائيل على إعادتهم بشروط معينة، ثم عدلت عن ذلك فيما بعد ولم تعد إليه كما سبق وذكرنا)، وينص المخطط على اقتراح لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم بشرط أن يتم هذا التعويض، عبر إسرائيل، وتمويل الدول الغربية الكبرى⁽⁵⁹⁾.

3. لقد جرى تأكيد على هذا الموقف الأمريكي مرة أخرى عام 1970. ففي تلك السنة بعث الرئيس الأمريكي السابق نيكسون رسالة توضيحية إلى رئيسة الوزراء الإسرائيلية المتوفاة غولدا مائير، بخصوص موافقة الولايات المتحدة على القرار (194) الخاص بعودة اللاجئين جاء فيه ما يلي: "إن الولايات المتحدة عندما تؤيد القرار (194) فإنها تأخذ بعين الإعتبار الإحتياجات الأمنية الإسرائيلية والطابع اليهودي لإسرائيل"⁽⁶⁰⁾.

الموقف العربي من مشاريع التوطين:

من خلال استقراننا لمواقف الدول العربية من مشاريع التوطين، وبخاصة مواقف الدول المضيفة للأجئيين، وهي: سورية، مصر، لبنان، والأردن، برز موقفان: الموقف الرسمي الداعي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمشكلة الأجئيين، وخصوصا القرار (194)، والموقف غير الرسمي، الذي ورد في لقاءات بعض القادة العرب مع المبعوثين الأمريكيين. فقد جاء على سبيل المثال -لا الحصر- في رسالة المفوض الأمريكي في سورية "كلي" إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أن الرئيس السوري السابق حسني الزعيم صرح للمفوض الأمريكي مرات عدة أنه مستعد لقبول توطين أكثر من ربع مليون لاجئ فلسطيني في بلده في إطار تسوية عامة للمسألة الفلسطينية، شريطة أن يعطوا تعويضا عادلا عن خسائرهم، وأن تتلقى سورية المعونة اللازمة لتوطينهم⁽⁶¹⁾. وأبدى رئيس الوزراء العراقي السابق، نوري السعيد، استعداد بلاده لتوطين لاجئيين فلسطينيين في بلده في إطار خطط تنمية اقتصادية، شريطة أن تخضع إسرائيل لمبادئ قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة: قرار 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 (قرار التقسيم)، وقرار كانون الأول (ديسمبر) 1948 (القرار 194) الأمر الذي كان سيتيح استيعاب 350 ألف لاجئ فلسطيني. كما أن القادة اللبنانيين والمصريين بدوا متساهلين، ومستعدين للقيام بمساهمات رمزية في هذا الشأن على رغم ضعف امكانات التوطين في بلديهما.⁽⁶²⁾

الموقف الفلسطيني من مشاريع التوطين والقرار (194)

رفض الفلسطينيون، بمختلف أطيافهم السياسية مشاريع التوطين سالف الذكر، وتمسكوا بحقهم في العودة إلى ديارهم، التي شردوا منها. كما رفضت أغلبيتهم القرار (194) بصيغته التي صدرت عن الأمم المتحدة، بإستثناء الذين كانوا منضوين، بعد العام 1951، إلى الحزب الشيوعي الأردني، الذي كان يضم أغلبية فلسطينية.

ومعروف أن الفلسطينيين قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، كانوا يتعاطفون مع الأحزاب العربية ذات الأيدولوجية القومية، مثل حركة القوميين العرب، وحزب البعث، وحركة الناصريين (نسبة إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر). وجزء لا يستهان به من الشعب الفلسطيني كان منخرطاً في صفوف هذه الحركات والأحزاب.

وبعد أن تأسست المنظمة في العام 1964، استمر الرفض الفلسطيني لفكرة التوطين، وكذلك للقرار (194). وأصبح هذا الرفض سياسة معتمدة من قبلها، بعد أن أقر الميثاق القومي الفلسطيني، الذي سمي لاحقاً باسم الميثاق الوطني الفلسطيني، في الدورة الأولى للمجلس الوطني، التي عقدت في القدس في الفترة من 10-17/7/1964.

ولم يكتف الميثاق برفض القرار (194) وعدم الاعتراف بمبادئه ونصوصه، بل دعا إلى إجلاء كل المهاجرين اليهود، الذين قدموا إلى فلسطين.. فقد نصت المادة السابعة منه في هذا الخصوص على الآتي: "المواطنون اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين، إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين". معتبراً في المادة السابعة عشرة أن تقسيم فلسطين، الذي جرى العام 1947، وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن، لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه... الخ.

وعندما سيطرت الفصائل الفلسطينية المسلحة على المنظمة، في العام 1968، أقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، التي عقدت في القاهرة في شهر تموز (يوليو) 1968، الميثاق الوطني الفلسطيني، وفيه حددت المادة السادسة منه تعريف اليهود في فلسطين بصيغة حمالة أوجه، وإن كانت تحمل المضمون نفسه، الذي ورد في الميثاق القومي سالف الذكر، وجاء فيها ما نصه: "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين، حتى بدء الغزو الصهيوني يعتبرون فلسطينيين". ولم تحدد المادة بداية الغزو، وتركته للإجتهد. وهو ما يفسر بأنه رفض تام للقرار (194) والاصرار على تحرير فلسطين كاملة، كما كان شائعاً في الخطاب السياسي الفلسطيني.

وبعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) العام 1973، وبدء مشاريع التسوية، وفق قرار مجلس الأمن (242)، الذي وافقت عليه دول المواجهة آنذاك: مصر وسورية والأردن، ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية، بحجة أنه يجرئ حل القضية الفلسطينية، انبثق اتجاهان داخل الساحة الفلسطينية: الأول، فضل الإستفادة من المتغيرات الإقليمية والدولية، التي طرأت بعد الحرب، وتجييرها لصالح القضية الفلسطينية، داعياً إلى إقامة دولة فلسطينية على الأرض التي تنسحب منها إسرائيل، لتكون موطناً لمواصلة المقاومة حتى تحرير فلسطين كاملة، وأصر على رفض القرار (242) باعتباره "يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويختزلها بمشكلة لأجئيين". وبما أن القرار (194) أقر من قبل الأمم المتحدة لحل مشكلة اللاجئين فقط، فقد اعتبر مرفوضاً من قبل فصائل هذا الإتجاه. وهذا الموقف لا يخرج عن كونه موقفاً تكتيكياً، ليتلاءم مع القرارات الدولية التي صدرت عقب حرب عام 1973، مع احتفاظه بالموقف الرسمي المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما الإتجاه الثاني، فقد رفض أصحابه الحلول السياسية كاملة، وتمسكوا بالكفاح المسلح حتى تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، كما ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني، وبالتالي اكدوا رفضهم للقرارين (242) و (194). وقد تقاطع موقفهم هذا، بهذا الخصوص، مع موقف الإتجاه الأول نفسه.

ومن المفيد أن نذكر في هذا الصدد أن قرار مجلس الأمن (242) ذكر مشكلة اللاجئين في خمس كلمات فقط، وردت في الفقرة (ب) من مادته الثانية، ونصت على الآتي: "يؤكد [مجلس الأمن] أيضا الحاجة إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين". دون أن يتطرق من قريب أو بعيد للقرار (194).

واستمر موقف منظمة التحرير الفلسطينية الراض للقرار (194) طيلة دورات المجلس الوطني الفلسطيني المتتالية، حتى الدورة الإستثنائية التاسعة عشرة، التي عقدت في الجزائر في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1988. ففي تلك الدورة حدث الشئ ونقيضه. ففي الوقت الذي أبقى فيه المجلس الوطني على مواد الميثاق الوطني الفلسطيني، المتعلقة بنظرته إلى اليهود في فلسطين، حسب ما وردت في المادة السادسة سالف الذكر، ورفضه لقرار التقسيم، ولقرار (194)، استند إعلان الاستقلال، الذي صدر عن الدورة نفسها، على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) لعام 1947، الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية.

وفي الدورة ذاتها أقر المؤتمر "مشروع السلام الفلسطيني" الذي دعا إلى تسوية سياسية شاملة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عبر مؤتمر دولي فعال يعقد على قاعدة قرار مجلس الأمن (242) و (338). و "ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها، حقه في تقرير المصير، وإلى حل قضية اللاجئين، وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن". وهنا جرى إغفال متعمد للقرار (194). ربما لإفساح المجال للمنظمة للمناورة السياسية، أو بهدف إيصال رسالة للإسرائيليين مفادها أنها على استعداد لمناقشة فحوى القرار من جديد .. والمقصود هنا حق العودة.

ولم يكتف المؤتمر بذلك، بل نص مشروع السلام، الذي صادقوا عليه، على نبذ الإرهاب، بما فيه إرهاب الدولة. وتصاحب كل ذلك مع إغفال الأسلوب النضالي للوصول إلى الأهداف السياسية المنصوص عليها في البرنامج السياسي المقر من قبلهم. ففي الوقت الذي أكد فيه الميثاق الوطني أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بإعتباره استراتيجية وليس تكتيكا و "أن الشعب الفلسطيني سيتابعه ويسير فيه نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير فلسطين والعودة إليها"، فإن إعلان الاستقلال والبيان السياسي للمجلس الوطني، ومشروع السلام الفلسطيني، المقررة كلها من قبل المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة، دعا إلى اتباع الوسائل السياسية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية لتحقيق الأهداف الوطنية في الحرية والإستقلال.

وحتى نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني (التي أعتبرت "مقدسة" من قبل البعض) المتعلقة بالموقف من اليهود في فلسطين، والكفاح المسلح وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، جرى التخلي عنها لاحقا، وبالتدرج في دورتي المجلس الوطني: العشرين، التي عقدت في الجزائر عام 1991، والحادية والعشرين التي عقدت في غزة عام 1996.

ووفق تلك الرؤيا الجديدة شاركت المنظمة في مؤتمر مدريد عام 1991، ولاحقا في مفاوضات واشنطن، لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ثم وقعت اتفاقات اوسلو مع إسرائيل في العام 1993، التي اعترفت المنظمة بموجبه بإسرائيل، وما تلاها من مفاوضات مكتملة سيتم التطرق إليها لاحقا.

ومن الإنصاف القول في هذا المقام، إن قوى عديدة من فصائل منظمة التحرير، رفضت الكثير من هذه الإتفاقات، وتحفظت على بنودها، رغم إقرارها من قبل أكثرية أعضاء المجلس الوطني. وعلى الرغم من موافقة أغلب الفصائل والحركات الفلسطينية على القرار (194)، إلا أنها لم تقبله بنصه، كما صدر في حينه، وإنما أعطته تفسيرات، وأخرجته من سياقه الزمني ليتوافق مع خطابها السياسي، دون الرجوع إلى الجهة التي أصدرته (الأمم المتحدة)، أو تأخذ بالحسبان ظروف صدره في ذلك الحين، ومجموع عدد اللاجئين، الذي تقدره المنظمة، بعد مرور 60 سنة على النكبة، بنحو 6.5 مليون نسمة، في حين تصر إسرائيل على أن هذا العدد لا يتجاوز 550 ألف لاجئ.. وهو الرقم الذي تعترف به الدولة العبرية، منذ إقامتها في العام 1948، متجاهلة عن قصد التطور الديموغرافي لهؤلاء اللاجئين.

وبناء عليه فإن حق العودة، وفق تفسير الفصائل له، يشمل، ليس ال (800) ألف لاجئ فلسطيني الذين هجروا في عام النكبة، وإنما ال (6,5) مليون لاجئ المنتشرين في شتى بقاع العالم، متجاهلة أن القرار (194) لا ينص على ذلك صراحة.. بمعنى أنه لا ينص على عودة الأحفاد وأحفاد الأحفاد. وهو الموقف الذي ترفضه إسرائيل رفضاً قاطعاً، ولم تقبل به في أثناء مباحثات لوزان وباريس، رغم أن عدد اللاجئين في حينه لم يكن الرقم المشار إليه سابقاً.

اللاجئون والمفاوضات السياسية

وقد لعب التطور السياسي الذي طرأ على برامج م.ت.ف بخصوص القضية الفلسطينية، عموماً، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، خصوصاً، دوراً مهماً في طرح هذه المشكلة على أجندة الحلول السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، وبخاصة عقب حرب أكتوبر في العام 1973، ومفاوضات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل، من جهة، وسورية وإسرائيل من جهة أخرى عام 1974، وما تلاها من مفاوضات إسرائيلية مصرية، انتهت بمعاهدة سلام بين الدولتين عام 1978، وخروج مصر من ما كان يسمى في حينه دول المواجهة، وما نتج عنه من تغيير في موازين القوى في المنطقة، انعكس سلماً على العمق العربي للقضية الفلسطينية، وعلى تحالفات منظمة التحرير الفلسطينية العربية، الأمر الذي ساهم في إعادة النظر في البرنامج السياسي للمنظمة، وإقرار برنامج سياسي واقعي في الجولة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر عام 1988، وإعلان وثيقة الإستقلال، والمصادقة على برنامج السلام الفلسطيني، ما يعني بوضوح وصراحة، التخلي عن حلم تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، والدولة العلمانية (حسب فتح) والدولة الديمقراطية (حسب برنامج الجهة الديمقراطية في بداية انطلاقها) التي تجمع اليهود والفلسطينيين في دولة واحدة، وقبول فكرة دولتين لشعبين على أرض فلسطين التاريخية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وفق القرار (194).

وكان لواقعية البرنامج السياسي للمنظمة تأثيره في مشاركة وفد فلسطيني في مؤتمر مدريد، الذي عقد تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العام 1991، وشاركت فيه دول المواجهة، في حينه، (سورية، والأردن ولبنان إضافة إلى مصر والجامعة العربية إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية)، عقب حرب الخليج الثانية، وتدمير قدرات العراق العسكرية، وما تبع ذلك من مفاوضات فلسطينية، ضمن المظلة الأردنية، بين وفد ترعاه المنظمة وإسرائيل.

ومعروف أن مؤتمر مدريد اضطر إلى تقسيم المحادثات بين الدول الثلاث وإسرائيل إلى مسارين: الأول: محادثات ثنائية تجري بين أطراف الصراع، والثاني: محادثات متعددة الأطراف تتناول قضايا يتطلب حلها جهود الأطراف كافة. وكان نصيب اللاجئين الفلسطينيين في مباحثات متعددة الأطراف، التي بدأت في موسكو في شهر كانون الثاني (يناير) 1992، وتشكلت منها مجموعات عمل للاجئين، وأولت إليها المهام التالية: تكوين قاعدة البيانات الأساسية المتعلقة باللاجئين، ولم شمل الأسر الفلسطينية، وتنمية المصادر البشرية، والتدريب المهني وخلق فرص عمل، والصحة العامة، ورعاية الطفولة، والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. وتم تكليف دول عديدة برعاية كل نقطة من النقاط، وفقاً للإحتياجات واعداد التقارير. وعقدت مجموعة عمل اللاجئين ثماني جلسات، منها سبعة مكتملة، قاطعت إسرائيل ثاني جلساتها، المنعقدة في أوتاوا (عاصمة كندا) في شهر أيار (مايو) 1992، كما قاطعت اللجنة عند مناقشة لم الشمل، وبعد ذلك قاطعت جامعة الدول العربية، إجتماعات محادثات متعددة الأطراف، إحتجاجاً على عدم جدية الطرف الإسرائيلي⁽⁶³⁾.

ومعلوم أن مجموعة العمل الخاصة باللاجئين عقدت سبعة إجتماعات مكتملة في موسكو (كانون الثاني/يناير/1992) وأوتاوا (أيار/مايو/1992) وأوسلو (أيار/مايو/1993) وتونس (تشرين الأول/أكتوبر/1993) والقاهرة (أيار/مايو/1994) وأنطاليا (كانون الأول/ديسمبر/1994) وجنيف (كانون الأول/ديسمبر/1995). وعلى الرغم من أن فشل إجتماعات لجنة اللاجئين في الوصول إلى مبادئ لحل مشكلة اللاجئين، يتساوق مع القرار (194)، أو يستند إليه، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية نجحت في نفض الغبار عن القرار المذكور، وأعادته إلى وعي الرأي العام العالمي، ووضعت في أجندة العملية السياسية التي كانت جارية، آنذاك، لحل الصراع الفلسطيني -

الإسرائيلي، والعربي – الإسرائيلي، بوصفه أساس الحل، الذي يستحيل من دونه إرساء أساس سليم لسلام عادل في المنطقة. كما نجح الوفد الفلسطيني في حمل اللجنة على الإقرار بأن "مشكلة اللاجئين هي في جوهرها ذات طابع سياسي" وليست "مجرد مشكلة إنسانية" كما يحلو لإسرائيل وصفها.

وفي ختام إجتماعاتها أحالت اللجنة مشكلة اللاجئين إلى المفاوضات الثنائية، التي كانت جارية بين الوفود العربية وإسرائيل في واشنطن، معلنة أنه لا يمكن الوصول إلى حل لها، إلا عن طريق مفاوضات مباشرة بين العرب والدولة العبرية، وليس في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

مباحثات أوسلو:

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات مع إسرائيل في واشنطن، كانت مفاوضات أخرى سرية تجري بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت قد قطعت شوطا لا بأس به، انتهت بالتوقيع على إتفاق أوسلو، والإعلان عنه في العاصمة الأمريكية في الثالث عشر من أيلول 1993. علما أن الوفد الفلسطيني الذي كان يفوض في واشنطن، كان بالنسبة لإسرائيل لا يمثل المنظمة، وإن كان يتلقى أوامره منها. وإبان المفاوضات السرية تلك، تم تأجيل مناقشة مشكلة اللاجئين. وعند الإعلان عن الإتفاق، أدرجت هذه القضية ضمن قضايا الحل النهائي المؤجلة.

وخلال فترة ما بعد إعلان إتفاق أوسلو، برز موقفان متناقضان إلى أبعد الحدود إزاء مشكلة اللاجئين، حيث تمحور الموقف الفلسطيني حول النقاط الآتية:

- الالتزام بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في مراحل لجوئهم كافة.
- حق التعويض للاجئين.
- الالتزام بمقررات الشرعية الدولية، كأساس لحل هذه القضية، ولا سيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194)، الصادر بتاريخ 1948/12/11.

وفي المقابل تبلور الموقف الإسرائيلي في الآتي:

- رفض حق العودة رفضا مطلقا، سواء أكان ذلك للاجئين أم النازحين، على حد سواء. وهناك شبه إجماع إسرائيلي حول هذا "المبدأ" على إعتبار أن استخدام هذا الحق يعني تدمير إسرائيل، وإلغاء هويتها وكيانها.
- إعتبار العودة قضية إنسانية، وليست سياسية.
- تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في أماكن لجوئهم، عبر صندوق يرعاه المجتمع الدولي، قد تساهم فيه إسرائيل.
- العمل على توطين اللاجئين حيث هم، عبر إتفاقيات دولية⁽⁶⁴⁾.

مباحثات كامب ديفيد:

واستطرادا لإتفاق أوسلو، جرت مباحثات مباشرة، في أواخر عام 2000 بين وفد منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة المرحوم ياسر عرفات، وبين وفد من إسرائيل، ترأسه في حينه أيهود باراك، رئيس الوزراء السابق، برعاية الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون. وقد اعتبرت لجنة اللاجئين، التي ضمت إسرائيليين، الأكثر فشلا من اللجان الأخرى، التي تضمنتها المباحثات، حيث لم تبحث بشكل جدي، بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت تجاهها.

أمام هذه المعضلة المستعصية في المباحثات رأى كلينتون أن هذا الوضع بحاجة إلى تبني صياغة بشأن حق العودة توضح أن ليس هناك حق محدد في العودة إلى إسرائيل نفسها، ولكنها لا تلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة. واقترح بديلين:

- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية أو:
- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. وسيحدد الإتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين. وستحدد المواطن الخمسة المحتملة للاجئين وفق الآتي:

 1. دولة فلسطين.
 2. مناطق في إسرائيل، تنتقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي.
 3. إعادة تأهيل الدول المضيفة.
 4. إعادة توطين في دولة ثالثة.
 5. الإدخال إلى إسرائيل.

ويتوافق الجانبان على أن هذه البنود هي تنفيذ للقرار (194)⁽⁶⁵⁾.

وقد تحفظت منظمة التحرير على مقترحات كلينتون هذه كونها تتعارض مع بنود ونصوص القرار (194)، في حين لم تعلن إسرائيل صراحة عن موقفها من هذه المقترحات.

محادثات طابا:

وما ورد في نص الإقتراح الإسرائيلي الخاص بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مباحثات طابا في كانون الثاني (يناير) 2001، يوجز الموقف الإسرائيلي الحقيقي والواضح إزاء هذه المشكلة.

وتضمن هذا الإقتراح خمسة عشر بندا، تناولت أهمية إيجاد حل لمشكلة اللاجئين، من جهة الوقائع والأسس، وإعادة التوطين، ومسألتي التعويض والمساعدة في البلدان المضيفة، والأونروا، وفي المجتمع الدولي، وأهمية إعطاء الأولوية للاجئي لبنان، وكذلك في موضوع ما يسمى باللاجئين اليهود، وتحديد الحد النهائي للمطالبات. وورد في تلك البنود الآتي:

- إن قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية مركزية في العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية. ومسألة حلها بشكل شامل وعادل هي مسألة أساسية من أجل إحلال السلام الدائم والمقبول أخلاقيا.
- إن الدولة الإسرائيلية تعبر جهارا عن ألمها بسبب مأساة اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم وخسارتهم، وهي مستعدة لأن تكون شريكا فعالا من أجل إنهاء هذا الفصل الرهيب المفتوح منذ (53) عاما لتساهم بدورها في إيجاد حل عادل وشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

- يتوجب على جميع الفرقاء المسؤولين بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، عن نشوء وضع اللاجئين، كما على كل أولئك الذين يرون أنه من الضروري إقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، أن يضطلعوا بمسؤولية المساهمة في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في العام 1948.
- رغم موافقتها على القرار (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) العام 1947، الذي ينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية، فإن دولة إسرائيل الناشئة قد اضطرت إلى خوض الحرب وإراقة الدماء في العامين 1948 و 1949، مما أدى إلى سقوط ضحايا، وتسبب بالمآسي في أوساط الطرفين، ومن ذلك نزوح السكان المدنيين الفلسطينيين وفقدانهم ملكياتهم، متحولين بذلك شعباً لأجناً، ومذ ذاك الوقت عاش هؤلاء اللاجئون دون كرامة، ولا مواطنة ولا ملكية.
- ونتيجة لذلك، فإن حل قضية اللاجئين يجب أن يعبر عن حاجات هؤلاء اللاجئين وتطلعاتهم، أخذاً في الاعتبار الوقائع، التي طرأت منذ حرب 1948 – 1949. كما أن الرغبة في العودة يجب أن تنفذ، بما يتلاءم ووجود الدولة الإسرائيلية، موطن الشعب الإسرائيلي، كما مع إنشاء دولة فلسطين موطن الشعب الفلسطيني.
- إن تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار (242)، الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، يجب أن تقضي إلى تطبيق القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- منذ العام 1984 تمثلت تطلعات الشعب الفلسطيني في مبدأ ثنائي البعد أي "حق العودة" وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، استناداً إلى ما يمنحه إياه القانون الدولي. وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، كما ينص عليه هذا الاتفاق، يتضمن تطبيق حق العودة في تقرير المصير، وإيجاد حل عادل وشامل للاجئين الفلسطينيين، بناء على القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يكفل لهم العودة، ويضمن العيش الكريم والأمن للاجئين، ما يوصل إلى حل لقضية اللاجئين في كل أبعادها.
- فيما يتعلق بالعودة، وإعادة التوطين، وترتيب الوضع، على كل لاجئ أن يختار أحد البرامج الآتية تطبيقاً للشروط الواردة في القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة:
 - أ- إلى إسرائيل في حدود (...). [لم يحدد العدد] لاجئ، على أن تعطي الأولوية للاجئين الفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان. وتعترف دولة إسرائيل بواجبها المعنوي في إيجاد حل سريع لوضع اللاجئين من سكان مخيمي صبرا وشاتيلا.
 - ب- إلى الأراضي الإسرائيلية الخاضعة لاتفاق التبادل. وفي هذه الحال يجب أن تحضر البنى التحتية للإستقبال في المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، والتي تنتقل إلى السيادة الفلسطينية، وذلك في إطار برنامج تنموي مشترك.
 - ت- إلى الدولة الفلسطينية.. يمنح اللاجئون الفلسطينيون، دون أية تحفظات، حق العودة إلى الدولة الفلسطينية، موطن الشعب الفلسطيني، تبعاً لقوانينها وتشريعاتها الوطنية.
 - ث- تسوية الوضع في البلدان المضيفة الحالية. وفي هذه الحال يجب ترتيب الوضع فوراً وتاماً.
 - ج- الانتقال الطوعي إلى بلد ثالث من البلدان، التي تبدي رغبتها في إستيعاب اللاجئين الفلسطينيين وقدرتها على ذلك.
- يمكن لكل لاجئ أن يطلب تسوية الوضع وفق الشروط المشار إليها في الفقرة العشرين. ومن أجل تحقيق هذا الأمر تشكل لجنة دولية وصندوق دولي، تناط بها مطلق المسؤولية وكاملها لحل

- قضية اللاجئين في مختلف وجوهها، وضمنا جمع الطلبات والتحقق منها، كما تخصيص المخصصات وإنفاقها، على أن تحترم البرامج والمبادئ الآتية:
- أ- تمنح هذه البرامج تعويضات مالية، عما هو ناتج من عملية النزوح، ومن الخسائر المادية، وتساعد في تحقيق نمو الجماعات إقتصاديا. ويجب أن تعد هذه البرامج على ضوء الهدف المزدوج في العدالة التاريخية لكل فرد، وفي التنمية الإقتصادية المشتركة.
 - ب- توضع برامج التعويض وفق معيار مزدوج، فردي، وبحسب طبيعة المطالب، وتعالج الطلبات الفردية بإجراءات سريعة، على أن ينظر فيها وفق سجل كامل ونهائي بالمطالب المتعلقة بالأرزاق، كي تجمع في إصدار خاص عن اللجنة والصناديق الدولية.
 - ت- يشكل العمل على برامج ترتيب الوضع والتعويض، جزءا لا يتجزأ من الجهود الضرورية للسير في التنمية الإقتصادية والتلاحم الإجتماعي، فيما يتعلق في أن واحد، بالافراد والمجتمعات، التي سيعيشون أو سيقرون الإستقرار فيها، ما يسمح بتأمين مختلف أنماط المساعدة (تفصل لاحقا).
 - ث- يجري التعويض على الدول المضيفة على أساس المادة (...) الواردة أدناه.
 - ج- يكون المجتمع الدولي ودولة إسرائيل المانحين الأساسيين للصندوق الدولي، تحت سقف يحدد لكل منهما. أما الممتلكات العقارية الإسرائيلية، التي ستبقى في الدولة الفلسطينية، بعد الإنسحاب الإسرائيلي، فتنقل ملكيتها إلى الصندوق الدولي، وذلك مقابل مبلغ (...) دولار أمريكي يعتبر جزءا مكملًا من المساهمة الإجمالية (...) دولار أمريكي.
 - ح- يجري التعويض على البلدان التي أوت اللاجئين، وذلك مقابل التكاليف الباهظة، التي تحملتها نتيجة هذا الواقع. أما التكاليف والإستثمارات المستقبلية لترتيب الأوضاع، فيجري تقديرها وفق تفاصيل هذا الإتفاق، وعبر ترتيبات ثنائية بين البلدان المضيفة واللجنة الدولية.
- تشكل اللجنة الدولية من الدولة الفلسطينية والبلدان المضيفة وإسرائيل وأطراف المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأمم المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الصناعية الثماني، ومن أية مؤسسة أخرى معنية بالأمر. وتتناط باللجنة الدولية مطلق المسؤولية وكاملها فيما يتعلق بحل قضية اللاجئين في مختلف وجوهها. ويجري تفصيل مهمات اللجنة الدولية، وبنيتها وطريقة عملها في هذا الإتفاق.
 - تنتهي تدريجيا مهمة الأونروا، وفق رزنامة محددة يتوافق عليها الطرفان، ويجب ألا تتعدى خمس سنوات. كما يجب أن تعدل مجالات عمل الأونروا بطريقة ملائمة في مؤازرة التقدم المتحقق في تطبيق هذا الإتفاق (تشمل المرحلة الأولى نقل هذه الخدمات والأعمال الإدارية الخاصة بالأونروا إلى حكومات البلدان المضيفة، وتتناط باللجنة الدولية الآليات المطلوبة لنقل هذه المهمات الخاصة، ولتحديد زمن نزع صفة المخيم عن وضع المخيمات الفلسطينية).
 - تعطى الأفضلية في كل البرامج الواردة أعلاه للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومع أن مسألة التعويض على اللاجئين اليهود السابقين من جانب الدول العربية لا تشكل جزءا من الإتفاق الثنائي الإسرائيلي - الفلسطيني، واعترافا بمعاناتهم وخسائرهم، إلا أن الطرفان يتعهدان بالتعاون في السعي إلى إيجاد حل عادل ومنصف لهذه المسألة.
 - يقر الطرفان بأن الآليات الواردة أعلاه تشكل تطبيقا كاملا ونهائيا للبند (11) من القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948، ويعتبران أن تنفيذ ما اتفق عليه من هذه البرامج والإجراءات المفصلة الواردة أعلاه هو بمثابة تسوية كاملة لا رجوع عنها لقضية اللاجئين الفلسطينيين في جميع أبعادها، ويمتنع الطرفان عن التقدم بأية مطالب أو شروط. وبعد تطبيق هذه البنود لن يبقى هناك أي شخص تطلق عليه صفة لاجئ فلسطيني⁽⁶⁶⁾.

الموقف الفلسطيني:

وشمل الإقتراح الفلسطيني، المتعلق بهذا الموضوع (61) بندا رئيسيا تناول تسوية مشكلة اللاجئين من مختلف جوانبها: التاريخية والسياسية والقانونية والإنسانية وهي:

1. يقر الطرفان بأن الحل العادل لمشكلة اللاجئين ضروري للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.
2. تقر إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية والقانونية عن تشريد السكان المدنيين الفلسطينيين أثناء حرب 1948 وطردهم بالقوة، وعن منع اللاجئين من العودة إلى ديارهم وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194).
3. تتحمل إسرائيل المسؤولية عن حل مشكلة اللاجئين.
4. إن الحل العادل لمشكلة اللاجئين، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (242) يجب أن يقود إلى تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194).
5. إنسجاما مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) (الدورة 3) يحق لكل اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم في إسرائيل والعيش بسلام مع جيرانهم أن يفعلوا ذلك. وسوف يمارس كل لاجئ حق العودة وفقا للشكليات (Modalities) التي تحددها الاتفاقية.
6. أ- اللاجئ الفلسطيني هو أي فلسطيني منع من العودة إلى بيته بعد 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947.
ب- دون تقييد عمومية مصطلح (اللاجئ) يشمل (اللاجئين) في هذه الاتفاقية نسل لاجئ وزوجته.
ت- دون تقييد عمومية مصطلح (لاجئ) يعتبر كل الأشخاص المسجلين لدى الأونروا لاجئين إنسجاما مع هذه المادة.
7. تؤلف لجنة لإعادة التوطين من أجل ضمان تنفيذ حق العودة وإدارة العملية، إنسجاما مع هذه المادة.
8. تقوم اللجنة، بين أمور أخرى، بما يلي:
أ- التحقق من وضعية اللاجئ، كما تحددها هذه المادة.
ب- تحديد الأولويات لبعض فئات اللاجئين وبعض المناطق.
ت- تحديد إجراءات إعادة التوطين.
ث- معالجة الطلبات.
ج- إعادة توطين اللاجئين.
ح- تقديم المساعدة إلى اللاجئين العائدين.
خ- ضمان حماية اللاجئين العائدين.
9. تتألف اللجنة من ممثلين عن الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، وطرفي الاتفاقية، والأنوروا، والدول العربية المضيفة، والإتحاد الأوروبي، وكندا، وتستنشير حكومات الدول العربية المضيفة، وفق ما تراه ضروريا.
10. ينفذ الطرفان قرارات اللجنة ويتخذان الإجراءات المناسبة لتسهيل قرارات اللجنة.
11. تحدد اللجنة هيكليتها وإجراءات عملها.
12. تحدد اللجنة مقرا لها في (...) ويمكن أن تكون لها مكاتب في مواقع أخرى، وفقا لما تراه مناسبا.
13. تضع اللجنة آلية لحل الخلافات الناجمة عن تفسير هذه المادة، أو تطبيقها، أو إنجازها.

14. للأجئيين الحق في إستئناف القرارات التي تتخذها اللجنة، بمقتضى هذه المادة، وعلى اللجنة وضع آلية لطلبات الإستئناف.
15. كل الأجئيين المقيمين حاليا في لبنان ويختارون ممارسة حق العودة، انسجاما مع هذه المادة، يجب أن يتمكنوا من العودة إلى إسرائيل خلال عامين من توقيع الإتفاقية.
16. دون الإخلال بحق كل لأجئ في العودة إلى إسرائيل، وبالإضافة إلى الأجئيين العائدين بمقتضى الفقرة (15) أعلاه يسمح بعودة (..) لأجئ إلى إسرائيل سنويا.
17. على الأجئيين الراغبين في العودة إشعار اللجنة بذلك، وفقا للإجراءات التي تضعها اللجنة، خلال خمسة أعوام من تاريخ بدء تسلم اللجنة هذه الإشعارات. ويجب ألا تكون ممارسة حق العودة اللاحقة لهذا الإشعار مقيدة بوقت.
18. تحدد اللجنة، وفقا لمعايير شفافة، من يعود في سنة معينة، انسجاما مع الفقرة (16) من هذه المادة.
19. تستند إعادة التوطين إلى قرار الفرد الطوعي، ويجب تنفيذها بطريقة تحفظ وحدة العائلة.
20. يزود الأجئون بالمعلومات اللازمة لهم كي يتخذوا قرارا مبنيًا على المعرفة، فيما يتعلق بكل أوجه إعادة التوطين.
21. يجب ألا يفرض على الأجئيين البقاء في أوضاع خطيرة، أو غير آمنة أو الإنتقال إليها، أو إلى مناطق تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية اللازمة لإستئناف حياة سوية.
22. يسمح للأجئيين بالعودة بسلام دون التعرض للمضايقة أو التهديد أو الإضطهاد أو التمييز، لا سيما على أساس الأصل القومي أو المعتقد الديني أو الرأي السياسي.
23. على الطرفين إدخال التعديلات اللازمة على قوانينهما الداخلية لتسهيل تنفيذ حق العودة.
24. يدعو الطرفان الدول، التي تستضيف لأجئيين حاليا، إلى تسهيل عودتهم الباكرة، بما يتطابق مع حقوق الإنسان والقانون الدولي.
25. يتمتع الأجئون بحقوق مدنية وإجتماعية كاملة. ويجب تقديم الحماية لهم ضد التمييز، لا سيما في العمل والتعليم وحق التملك.
26. يتخذ الأجئون العائدون المواطنة الإسرائيلية. وهذا ينهي وضعهم كالأجئيين.
27. الأملاك العقارية، التي كان للأجئ العائد يملكها عند تشريده، يجب أن ترد إليه، أو لورثته الشرعيين.
28. وفي حال كانت إعادتها إلى مالكيها للأجئ متعذرة، أو غير قابلة للتنفيذ، أو غير منصفه، وفقا للمعايير، التي تحدها لجنة إعادة التوطين، أو إذا كانت هذه الأملاك قد آلت إلى شخص ثالث تصرف بحسن نية، يمنح اللاجئون أو وراثتهم ملكية أخرى داخل إسرائيل مساوية بالحجم و/أو القيمة للأرض ولأية ملكية أخرى فقدها.
29. يجب الإبقاء على الأونروا، إلى أن تطبق هذه المادة تطبيقا تاما، ولا يعود ثمة حاجة إلى خدمات الأونروا، ويجب أن يتغير نطاق خدمات الأونروا بالشكل الملئم أثناء تقدم تنفيذ هذه المادة.
30. تعوض دولة إسرائيل الأجئيين عن الأملاك التي حرموا منها نتيجة تشريدهم، بما في ذلك، ودون أن يقتصر الأمر عليها، الأملاك المدمرة والموضوعة تحت حراسة (القيم على أملاك الغائبين). ويجب أن يغطي التعويض فقد الملكية، وفقد الإنتفاع والربح من تاريخ التشريد إلى اليوم الحالي بالقيمة السائدة اليوم.
31. تعوض دولة إسرائيل أيضا الأجئيين عن المعاناة والخسائر، التي لحقت بهم نتيجة تشريدهم.

32. يتلقى اللاجئين، وفق ما تكون عليه الحال، مساعدة إعادة توطين لإعانتهم على الإستقرار ثانية في مسقط رأسهم، أو مساعدة إعادة تأهيلهم في مكان إقامتهم المستقبلية، وتأتي أموال مساعدة إعادة التوطين، ومساعدة إعادة التأهيل من الصندوق الدولي المذكور أدناه.
33. إن حقي العودة والتعويض مستقران وتراكميان. وممارسة اللاجئ حقه في العودة إلى إسرائيل لا تخل بحقه في تلقي التعويض بمقتضى الفقرة (30) ولا يخل بتلقي اللاجئ تعويضا بحقه في العودة وفقا لهذه المادة.
34. ما لم تكن الملكية ملكا جماعيا، يمنح التعويض المادي (وغير المادي) على أساس فردي.
35. تقدم إسرائيل، بمقتضى مسؤوليتها عن تعويض اللاجئين، التي نصت عليها الفقرة (30) الأموال اللازمة لهذا التعويض. وتحول هذه الأموال إلى الصندوق الدولي المذكور أدناه، وتصرف من قبل الصندوق ولجنة إعادة التوطين إنسجاما مع هذه المادة.
36. وعلى وجه الخصوص، ودون تقييد مسؤولية إسرائيل بأي شكل من الأشكال وفقا للفقرة (35) أعلاه، تستخدم الموارد المتوفرة (للقيم على أملاك الغائبين) المتعلقة بأموال اللاجئين.
37. يمكن استخدام أموال إضافية من الصندوق الدولي المشار إليه أدناه لاستكمال الأموال الإسرائيلية المخصصة لأغراض التعويض.
38. تدفع دولة إسرائيل تعويضا إلى دولة فلسطين عن الأملاك الفلسطينية العامة الموجودة ضمن الحدود المعترف بها دوليا لدولة إسرائيل.
39. تضم الأملاك العامة المشار إليها في الفقرة (38) من هذه المادة، الأملاك العقارية، فضلا عن الأملاك المالية وغيرها من الأملاك المنقولة.
40. تدار مطالب التعويض تحت الفقرة (36) ويبت في شأنها من قبل لجنة التعويضات.
41. تنتقل الدول المضيفة للاجئين (أي لبنان وسورية والأردن ومصر والعراق والسلطة الفلسطينية) تعويضا للتكاليف الكبيرة التي تحملتها جراء إستضافة اللاجئين.
42. تؤلف لجنة تعويضات لتقييم الخسائر الفلسطينية العينية، وغير العينية، وإدارة تنفيذ أحكام هذه المادة المتعلقة بالتعويض. وإدارة مطالب اللاجئين الفلسطينيين المقدمة بموجب الفقرتين (27) و (28) والبت في شأنها.
43. تضع اللجنة شكليات وإجراءات تقديم مطالب التعويض والبت في شأنها، وصرف المبالغ المدفوعة.
44. تتألف اللجنة من ممثلين عن كل من الطرفين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي والدول المانحة.
45. تقبل اللجنة سجلات لجنة التوفيق، التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، فضلا عن سجلات (القيم على أملاك الغائبين) التي توفر للجنة بمقتضى الفقرة (36) أعلاه، كدليل أولي عن خسائر اللاجئين. ويمكن أن تستخدم اللجنة أيضا سجلات الأونروا وأية سجلات أخرى ذات صلة.
46. ترسل اللجنة فريقا تقنيا متخصصا لتقييم القيمة الحالية للأملاك، التي تستحق التعويض عنها.
47. على الطرفين تنفيذ قرارات اللجنة، واتخاذ الإجراءات الموافقة لتسهيل تنفيذ هذه القرارات.
48. تتخذ اللجنة مقرها في (...) ويمكن أن تكون لها مكاتب في مواقع أخرى، وفق ما تراه ملائما.
49. تضع اللجنة آلية لحل الخلافات الناجمة عن تفسير هذه المادة وتطبيقها، أو إنجازها.
50. للاجئين الحق في إسئاف القرارات، التي تتخذها اللجنة بمقتضى الإتفاقية، وعلى اللجنة وضع آلية لطلبات الإستئناف.
51. ينشأ صندوق دولي لدعم وتمويل تنفيذ أحكام هذه الإتفاقية المتعلقة بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

52. تكون للصندوق لجنة توجيهية مسؤولة عن وضع أولويات لسياسات استخدام المساعدة الدولية تنسجم مع أحكام هذه الإتفاقية المتعلقة بالأجنيين.
53. تتألف اللجنة التوجيهية من فلسطين والولايات المتحدة والبنك الدولي والإتحاد الأوروبي والدول المانحة. وتستكمل اللجنة التوجيهية بمشاركة الأطراف الإقليمية المتأثرة أو المعنية عند الضرورة. وتكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن الحصول على المساعدات الدولية المالية، وغير المالية، وتنسيقها وإدارتها لاتاحة تنفيذ مختلف نواحي وأبعاد هذه الإتفاقية المتصلة بالأجنيين.
54. يتولى البنك الدولي والأمم المتحدة السكرتاريا المشتركة للصندوق. ويكون البنك الدولي مقر السكرتاريا.
55. تطلب اللجنة التوجيهية من البنك الدولي إنشاء أدوات تمويل متعددة الأطراف، كي تضمن أن كل ناحية من نواحي الإتفاقية المتعلقة بالأجنيين تتطلب مساعدة مالية لها ما يقابلها من الأدوات المتوفرة للمانحين الراغبين في استخدام آليات متعددة الأطراف.
56. يتولى البنك الدولي المسؤولية التامة لضمان إدارة هذه الأموال، وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة والشفافية. وتكون السكرتاريا مسؤولة عن مراقبة المستوى الإجمالي لمساهمات المانحين والأموال المصروفة (عبر القنوات متعددة الأطراف وثنائية الطرف على السواء) لدعم تنفيذ إتفاقية الأجنيين.
57. تشمل المساعدة الممنوحة من الصندوق، بين أمور أخرى، دعما ل: العودة، التعويض، مساعدة إعادة التوطين، مساعدة ألتاهيل، التكاليف الإنتقالية والمساعدة الإجتماعية – الإقتصادية ذات الصلة. وتصرف المساعدة للتعويضات من خلال لجنة التعويضات.
58. يشمل متلقو الأموال المقدمة عبر الصندوق: الأجنيين، الهيئات العامة والوزارات الفلسطينية المعنية، الوزارات والهيئات العامة لحكومات الدول المضيفة، الهيئات الدولية أو الخاصة المنتقاة لتنفيذ مشاريع المساعدة أو توفير الدعم التقني أو الإنتقالي.
59. يجري الطرفان التعديلات الملائمة على قوانينهما الداخلية لتسهيل تنفيذ هذه المادة.
60. يشكل التطبيق التام لهذه المادة حلا كاملا لمشكلة الأجنيين، وينص على كل المطالب الناجمة عن هذه المشكلة.
61. إن حق كل لأجئ، بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، يجب ألا يتعرض لاجحاف، إلى أن يمارس الألاجئ حقه في العودة، ويتلقى التعويض بموجب هذه المادة، أو إلى أن يتلقى التعويض ويستقر في مكان آخر، إستنادا إلى إختياره الطوعي⁽⁶⁷⁾.

يتضح من الإقتراحين الإسرائيلي والفلسطيني، في مباحثات طابا، وما تضمنه موقفاهما في مباحثات كامب ديفيد، أن هوة شاسعة فصلت ما بينهما بشأن موضوع الأجنيين الفلسطينيين، وأظهرا أن إسرائيل مصرة على موقفها من هذه القضية، منذ مؤتمر لوزان، سالف الذكر، على الرغم من المرونة التي أبداها الوفد الفلسطيني المفاوض في ما يتعلق بنصوص القرار (194). وبفشل المباحثات في طابا دخلت المباحثات الرسمية الفلسطينية – الإسرائيلية، والتي من ضمنها قضية الأجنيين، في سبات دام نحو سبع سنوات، لتستأنف بعد مؤتمر "أنابوليس" الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، في مباحثات يغلب عليها طابع السرية من حيث التفاصيل المتعلقة بكافة جوانب القضية الفلسطينية، ومنها مشكلة الأجنيين.

اتفاقية جنيف وقضية اللاجئين

وعقب فشل مباحثات طابا، التي سبقتها اندلاع انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من شهر أيلول 2000، واقتحام الجيش الإسرائيلي لمدن وبلدات الضفة الغربية في العام 2002، بادر عدد من السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين، غير الرسميين، إلى إجراء مباحثات هدفت إلى إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، توجت بمشروع لتسوية دائمة عرفت باسم "وثيقة جنيف" نسبة إلى العاصمة السويسرية التي وقعت فيها، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بتاريخ 2003/12/1.

وابرمت هذه الاتفاقية -حسب موقعها- على "أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في مدريد في أكتوبر/تشرين الأول عام 1991، وعلان المبادئ الصادر بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول عام 1993، والاتفاقات اللاحقة، ومفاوضات الوضع الدائم، بما في ذلك قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو/عام 2000، ومفاوضات طابا في يناير/كانون الثاني عام 2001".⁽⁶⁸⁾

واتفق الطرفان من خلال هذه الاتفاقية، على التزامهما بقرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(1397) "ويؤكدان فهمهما بأن هذه الاتفاقية تقوم على وستقود إلى التطبيق الكامل لهذه القرارات، وستؤدي إلى تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بكافة جوانبه؛

ويؤكد الجانبان أن هذه الاتفاقية تجسد رؤية الرئيس بوش [الثاني] في الخطاب الذي ألقاه في 24/يونيو/حزيران عام 2003، والمرحلة الثانية لخارطة الطريق، التي وضعتها اللجنة الرباعية. كما يعلن الجانبان أن هذه الاتفاقية تمثل تصالحا تاريخيا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتمهد الطريق أمام المصالحة بين العالم العربي وإسرائيل، وفقا لقرار القمة العربية الصادر في اجتماعها في بيروت بتاريخ 28/مارس/أذار 2002، بهدف إقامة السلام بشكل يساهم في إحلال الاستقرار والأمن والتنمية والإزدهار في المنطقة جمعاء.

وتعترف الاتفاقية بحق كل من الشعبين اليهودي والفلسطيني في دولة، وذلك دون الإجحاف بالحقوق المتساوية لجميع المواطنين في كل من الدولتين؛ وتنتهي الاتفاقية عهد الصراع، وتبشر ببدء عهد جديد قائم على أساس السلام والتعاون وعلاقات حسن الجوار بين الدولتين. ويؤدي تنفيذها إلى تسوية جميع مطالب الطرفين المترتبة على أحداث وقعت قبل التوقيع عليها"⁽⁶⁹⁾.

وبخصوص قضية اللاجئين، أكدت "وثيقة جنيف" أن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (194)، وقرار مجلس الأمن رقم (242)، ومبادرة السلام العربية، هي الأساس لحل هذه القضية وتحقيق حقوق اللاجئين.

ويكون ذلك عن طريق إنشاء مفوضية دولية لتنفيذ البند الخاص باللاجئين. وجاء فيه أنه يحق للاجئين الفلسطينيين، التعبير عن خيارهم بشأن مكان إقامتهم الدائم على أساس قرار حر ومدروس، من ضمن البدائل التالية: الدولة الفلسطينية، أو المناطق التي ستضم للدولة الفلسطينية في سياق تبادل الأراضي، أو دولة ثالثة، أو الدول المضيفة حاليا للاجئين، وإسرائيل.

وبخصوص الأخيرة (إسرائيل) ورد في الوثيقة أن إسرائيل تقبل عددا من اللاجئين يتم احتسابه على أساس معدل ما تقبله الدول الثالثة، ويكون تنفيذ اختيار إسرائيل كمكان الإقامة الدائمة بموجب القرار السيادي الإسرائيلي.

وفي شأن التعويض جاء في الوثيقة أن للأجئين الحق في الحصول على تعويض عن لجوئهم وعن فقدانهم للممتلكات. "ولا يجحف هذا الحق بمكان الإقامة الدائم للأجئين، كما لا يجحف مكان الإقامة الدائم بهذا الحق. كذلك يحق للدول، التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين الحصول على تعويض. ويقيم تعويض اللاجئين عن خسارتهم في الممتلكات نتيجة تهجيرهم، وتلتزم إسرائيل بدفع كافة التعويضات المتعلقة بذلك".⁽⁷⁰⁾

وقد أثارَت هذه الوثيقة، عقب الإعلان عنها، جدلاً واسعاً في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية، بين رافض ومتحفظ عنها، ومؤيد لها.

فعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني، رحب الرئيس الراحل ياسر عرفات بالجهود المبذولة فيها، دون أن يمنحها تأييده الرسمي. أما على الصعيد الرسمي الإسرائيلي، فقد رفضها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون رفضاً باتاً، دفعته - حسب الصحف الإسرائيلية - إلى الانسحاب من قطاع غزة من طرف واحد، بهدف سحب البساط من تحت الاتفاقية، والهاء الرأي العام الإسرائيلي، الذي أيدها بما نسبته 40 في المئة من الإسرائيليين، بهذا الأمر.

وفي الوقت الذي تحفظت فيه منظمة التحرير الفلسطينية على "وثيقة جنيف"، انقسمت مكوناتها من الفصائل بين رافض لها ومخون للموقعين عليها، وبين مؤيد لها وإن بتحفظ.. في حين تم رفضها رفضاً تاماً من قبل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" لأنهما يتعارضان مع ميثاقيهما، اللذين يعتبران فلسطين الإنتدابية وفقاً لإسلامياً، لا يحق لأحد التصرف به. واعتمد الرافضون لها في حجتمهم، على أنها تتعارض، بل وتتناقض، مع بنود الميثاق الوطني، ومع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وخصوصاً القرار (194).

أما حجة المؤيدين لها بتحفظ، فقد اعتبروها أساساً صالحاً يمكن الإستناد عليه، لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، على أساس دولتين لشعبيين، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وفق ما نص عليه القرار (194).

وأمام هذا الجدل، الذي أثارته "وثيقة جنيف" اعتبرها الموقعون عليها ومؤيدوهم، مبادرة جريئة وشجاعة جاءت في الوقت الملائم، لمحاولة القضاء على "ثقافة الموت، التي زرعتها الاحتلال، وتغذى منها المتطرفون على جانبي المتراس [الفلسطيني - الإسرائيلي] ولإستعادة الأمل في حياة كريمة وادعة وخالية من القتل والدمار، وأشكال القهر والظلم والكرهية.. حياة سليمة من الاحتلال".

ورأوا أن أهم ما ميز الوثيقة أنها طرحت حلاً واقعياً وقابلاً للتطبيق للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ينسجم مع برنامج السلام الفلسطيني، المقرر من المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة، وقرارات مجلس الأمن، والقرار (194). وهي، في نظرهم، مبادرة تاريخية، وحذروا من إضاعتها "لأن البديل هو استمرار الغرق في بحر الدماء والمعاناة والكرهية دون أي طائل".

وبقدر ما أثارته هذه الوثيقة من اهتمامات فلسطينية وعربية ودولية، كان يمكن أن تكون محور المفاوضات الرسمية الفلسطينية - الإسرائيلية، خصوصاً وأن دعماً غير مباشر كانت قد حظيت به من قبل القيادة الفلسطينية، بقدر ما أخرجت شارون وحكومته، ودفعته إلى تشديد عدوانه على الشعب الفلسطيني والتكليف بأبنائه، يضاف إليه تصعيد اللهجة، من قبل الفصائل الفلسطينية، ضدها،

الأمر الذي صرف الانتباه عنها وساعد على وضعها على الرف، حتى تحين الحاجة إليها، أو الترحم عليها، واعتبارها من الفرص الضائعة إلى جانب فرص عديدة ضائعة لقيت المصير نفسه.

محاولة لاستقراء المستقبل

لم تكن "إنفاقية جنيف" نهاية المشاريع، التي اقترحت لحل القضية الفلسطينية، بما فيها مشكلة اللاجئين، وانما سبقها مشروع خارطة الطريق، التي توافقت عليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، بتاريخ 20/12/2003 وهو مشروع ينفذ وفق جداول زمنية وبنود ومراحل وضعتها الأطراف الأربعة، يقوم على أساس قرارات مجلس الأمن: 242 و 338 و 1397 ومبادرة السلام، ويتضمن "حلا واقعيًا وعادلاً ومتفقاً عليه لموضوع اللاجئين". وقد حظي هذا المشروع بموافقة السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدد من الدول العربية، من بينها مصر والأردن والعربية السعودية، كما وافقت عليه إسرائيل، وإن بتحفظ، ضمنته في أربعة عشر بنداً، أرسلت إلى الإدارة الأمريكية، لتأخذها بنظر الاعتبار.

وما يزال هذا المشروع يندرج ضمن المفاوضات الجارية الآن بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما فيه مشكلة اللاجئين. والأخبار المتسربة عن هذه المفاوضات، لا تبشر بخير، كون إسرائيل ما زالت مصرة على مواقفها التقليدية تجاه هذا الحل .. فهي تريد دولة فلسطينية متفوضة السيادة على ثلاثة أرباع الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، التي ضمتها عنوة إليها واعتبرتها جزءاً من عاصمتها الموحدة، وتصر على رفضها المطلق لحق العودة الذي تضمنه القرار (194).

وقد تبدي إسرائيل، حسب المراقبين، خلال هذه المفاوضات "مرونة" ما تجاه الدولة الفلسطينية وحدودها وعاصمتها، ولكن موقفها تجاه عودة اللاجئين سيبقى على حاله، الذي عهدناه منذ ستين عاماً. ومنذ انشائها تبنت إسرائيل ثلاث طرق مترابطة ومتداخلة، كما يقول المفكر، إيليا زريق، لمعالجة قضية اللاجئين: الأولى، هي الظهور بمظهر المتردد الذي لا يتخذ قراراً حاسماً عندما يطالب بذلك.. وقد كانت هذه أسلوب تصرف إسرائيل عندما كان عليها أن تجيب على الإقتراحات المتعلقة بعودة اللاجئين الفلسطينيين.. والثانية هي طريقة فرض الحقائق على أرض الواقع، التي تنتهجها لمواجهة الضغط الخارجي الموجه إليها من المجتمع الدولي، ولإبطال القرارات، التي تتعارض مع رغباتها. وما زالت هذه الطريقة المميز الأكثر ثباتاً، والأطول زمناً للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين على امتداد تاريخها. أما الطريقة الثالثة فتتلخص في اللجوء إلى سياسة التمويه، من خلال الإجراءات البيروقراطية، التي تعقد قضية اللاجئين، وتعرفل تطبيق أي خطوات تتعارض مع رغباتها، حتى وإن كان هناك اتفاق على تنفيذ هذه الخطوات.⁽⁷¹⁾

وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن قضية اللاجئين، الذي يجري التفاوض بشأنها هذه الأيام، لن يتم من خلالها السماح بعودة أي من اللاجئين إلى إسرائيل نفسها، لأن السماح بذلك، ولو لعدد ضئيل من الأفراد، سيفسر من قبلها على أنه اعتراف بالذنب في ما يتعلق بتهجير اللاجئين عام 1948 وهو ادعاء ما زالت ترفضه بصلاية.

وبمعنى آخر فهي لن تطرح موقفاً في المفاوضات يعد بشيء في شأن عودة اللاجئين، ينسجم مع الموقف الفلسطيني الرسمي الذي يتبنى القرار (194)، ويسعى إلى تطبيقه، أو حتى يتوافق معه. وفي المقابل يصر المفاوض الفلسطيني الرسمي، الممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، على التمسك بالقرار (194)، وبخاصة البند (11) سالف الذكر، الذي يدعو إلى العودة والتعويض، ورفض

التوطين، وذلك رغم التصريحات الإعلامية "المرنة" لبعض المسؤولين الفلسطينيين، التي تدعو إلى "حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين". وهناك فصائل وشخصيات فلسطينية معارضة، لا يستهان بقوتها ونفوذها، تعتبر هذه التصريحات، وكذلك التفاوض على قاعدة القرار المذكور، تفريط بحق العودة، والقضية الفلسطينية برمتها.

واعتبر السيد عبدالله الحوراني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السابق، واحداً من القادة الفلسطينيين البارزين المعارضين لنهج قيادة المنظمة، والقطب الفاعل والأبرز في الحركة الشعبية الفلسطينية المدافعة عن حق العودة، أن حق العودة حق طبيعي وأساسي للشعب الفلسطيني، وغير مرتبط بموضوع الدولة الفلسطينية التي تريد إسرائيل أن تطبق العودة إليها، وليس إلى المدن والقرى التي هجر منها الفلسطينيون عام 1948، "ولا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر أو يلغيه". ورأى أن حق العودة كان هو الأساس في الأهداف والثوابت، الذي حظيت منظمة التحرير الفلسطينية بموجبه بشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. واعتبر الحوراني أن "أي مساس بهذا المبدأ هو مساس بشرعية التمثيل.. فحين قامت المنظمة لم تكن الضفة وغزة، التي يجري الحديث عن دولة على أراضيها، محتلين".

ورفض القبول بأن يكون حق العودة جزءاً من صفقة حل سياسي يقوم على المساومة على حق مقابل حق آخر، أو التفريط بحق للحصول على حق آخر. كما رفض أن يتم التفاوض على حق العودة كحق، وإنما أن يكون على وضع آلية بعودة اللاجئين "كل اللاجئين لأراضيهم وممتلكاتهم الأصلية، التي طردوا منها عام 1984". وآلية ذلك - حسب الحوراني - تقوم على مبدأ الاعتراف بحق اللاجئين جميعاً في العودة إلى ديارهم، ومن ثم وضع خطة لتطبيق ذلك، "من حيث توفير شروط استيعابهم وتأهيلهم في أراضيهم الأصلية، والاعداد التي يمكن استيعابها سنوياً، والمدة الزمنية التي تستغرقها عملية العودة، شريطة ألا تترك لمدى زمني مفتوح". رافضاً في الوقت نفسه مسألة تعويض اللاجئين عن أرضهم، واعتبر أن فلسطين ليست قتيلاً حتى تقبل "دية" عنه⁽⁷²⁾.

وهذا الموقف المعارض للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير المقرر في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، رفضته فصائل أخرى تقف على يسار الحوراني، وخصوصاً ذات النهج الإسلامي التي تعتبر فلسطين الإنتدابية وفقاً لاسلامياً، وتسعى إلى "تطهيره من اليهود". وبناء عليه، فإنها ترفض القرار (194) وما تضمنه من حق للعودة، إيماناً منها بأن هذا الحق يتحقق بعد تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر.

أمام هذه "العقدة" المستعصية، كيف يمكن حل هذه القضية الشائكة والمعقدة؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكن تخيل خمسة سيناريوهات لهذا الحل:

الأول: ويتمثل بقيام الدول العربية مجتمعة بشن حرب على إسرائيل وهزيمتها، وإجبارها على قبول قرار الأمم (194) وعودة اللاجئين إلى الأماكن، التي هجروا منها. وهذا السيناريو، أقرب إلى "الفنتازيا" منه إلى الحقيقة، لأن هذه الدول، وبخاصة البعيدة عن حدود فلسطين، لا تفكر في هذا الأمر، ولا هو موضوع على أجدنتها العسكرية، وليست معدة لهذه المهمة. أما الدول العربية الأربع المحاذية لإسرائيل، فإنّنتان منها وقعتنا على إتفاقيتي سلام مع الدولة العبرية، ونبذتا الحرب، ونعني بهما مصر والأردن. أما الدولتان الأخريان، سورية ولبنان، فليس في نيتهما خوض حرب من أجل عودة اللاجئين، خصوصاً أن إسرائيل انسحبت من أرض الثانية، ولم يبق إلا بعض الأراضي العالقة. أما سورية فإنها تسعى

لإستعادة هضبة الجولان المحتلة عن طريق المفاوضات، وليس عن طريق الحرب، كما تدل عليه المباحثات غير المباشرة بينهما.

الثاني: قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالاقترح الإسرائيلي القاضي بتطبيق، عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية المرتقبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتخلي عن حق العودة، الذي تضمنه القرار (194)، علماً أنه قد يتم الإتفاق على عودة ألوف محدودة تحت بند لم الشمل، إلى إسرائيل، حفظاً لماء الوجه. قد يكون هذا السيناريو هو الأقرب إلى التطبيق في ظل موازين القوى العربية والدولية التي هي لصالح إسرائيل على الدوام. مع إدراك الغرب، وكذلك العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة، لا سبيل إلى إزالتها. مع الفرق أن الغرب لا يحدد ولا يؤيد عودة اللاجئين كلهم إلى إسرائيل، حفاظاً على طابعها اليهودي، وإن كان يؤيد عودة عشرات الآلاف إليها، في حين يرى العرب أن يتم تطبيق القرار (194) بالتوافق بين إسرائيل والفلسطينيين، ويسمح لمن يرغب في العودة إلى إسرائيل.

الثالث: الموافقة على توطين اللاجئين، إما في البلدان التي يقيمون بين ظهرانيها، أو في بلدان أخرى، أجنبية أو عربية، توافق على استقبالهم، ودفع تعويضات لهم عن أراضيهم وممتلكاتهم في فلسطين.

وهذا الحل هو الأقرب إلى قلب إسرائيل من السيناريوهين السابقين، لأنه ينهي قضية اللاجئين، ويضع خاتمة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي الإسرائيلي، كونها أساس الصراع. وهو ما يرفضه اللاجئون بإصرار وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه يعني التخلي إلى الأبد عن الحلم الذي سكن في قلوبهم وعقولهم عن الوطن الموعود، الذي يعتبر بمثابة ودیعة يتوارثونها أبا عن جد.

الرابع: التوافق على فكرة الدولة ثنائية القومية على كامل فلسطين التاريخية، تضم اليهود والعرب الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئون، باعتبارهما قوميتين متساويتين في الحقوق والواجبات.

وهذه الفكرة ليست جديدة في القاموسين السياسيين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد تم التطرق إليهما، من قبل سياسيين عرب ويهود في الثلث الأول من القرن الماضي. ولكن بعد أن هجر الفلسطينيون من وطنهم وأقيمت إسرائيل، وأصبح اليهود يشكلون الأكتريّة في فلسطين، وتبني مقولة "ان إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي"، استبعدت هذه الفكرة نهائياً، من قبل اليسار واليمين الصهيونيين، وبقيت في أذهان بعض الأكاديميين الإسرائيليين.

الخامس: قبول فكرة الدولة الديمقراطية التي تجمع سكان فلسطين بحدودها من النهر الى البحر، بغض النظر عن مذهبهم وقوميتهم ومعتقداتهم. ويتم تداول السلطة فيها عن طريق الانتخابات، بغض النظر إن كان يرأس هذه السلطة أو الحكومة، عربياً أو يهودياً.

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أن عصبية التحرر الوطني في فلسطين، هي أول من طرح هذا الشعار في منتصف الأربعينات من القرن الماضي، كحل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا أنه تم رفضه من قبل الزعامة التقليدية الفلسطينية، والحركة الصهيونية.

وهذه الفكرة، كسابقتها، رفضت، وما زالت تُرفض، من قبل اسرائيل، لأنه يهدد، من وجهة نظرهم، يهودية دولة اسرائيل، بسبب ازدياد نسبة التطور الديمغرافي للعرب بمعدلات تفوق نسبة الازدياد الطبيعي في اسرائيل.

ومعروف أن هذين السيناريوهين، كانا من ضمن برامج منظمة التحرير، قبل الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، وقبل تبني شعار دولتين لشعبين على أرض فلسطين، وعودة اللاجئين الى ديارهم وفق القرار (194).

ومع عدم واقعية تطبيق أي من السيناريوهات السابقة، وانسداد الأفق أمام حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً، يبقى حلم العودة حياً في الذاكرة الجمعية للاجئين الفلسطينيين، يتوارثونها أباً عن جد. مدركين وبخاصة اللاجئين، تمام الإدراك أن أي سلام في المنطقة، لا يمكن أن يتم دون حل قضيتهم، وفق قرارات الأمم المتحدة، ومن ضمنها القرار (194). كما يدرك ذلك الإسرائيليون، وفي مقدمتهم السياسيون.. وقد كان د. يوسي بيلين، وهو أحد المهندسين الرئيسيين لاتفاق أوسلو، ومبادرة جنيف، على حق عندما قال: "إذا لم نجد حلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فإن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سوف يظل دون حل، حتى لو أقيمت دولة فلسطينية"⁽⁷³⁾.

المراجع:

- 1- جان – ايف أولييه، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، 1948-1951، حدود الرفض العربي، ص 112 – 113، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، الطبعة الأولى 1991.
- 2- نواف مصالحة "طرد الفلسطينيين: مفهوم "الترانسفير" في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882 – 1948، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1992، ص 210.
- 3- المصدر نفسه، ص 12.
- 4- المصدر نفسه، ص 53.
- 5- المصدر نفسه، ص 166 – 167.
- 6- المصدر نفسه، ص 178 – 179.
- 7- المصدر نفسه، ص 182.
- 8- المصدر نفسه، ص 171.
- 9- المصدر نفسه، ص 173.
- 10- المصدر نفسه، ص 171.
- 11- المصدر نفسه، ص 177.
- 12- توم سيغيف "الإسرائيليون الأوائل – 1949" ص 36، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ بيروت، 1986.
- 13- لجنة الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سبق ذكره، الملحق الأول.
- 14- المصدر نفسه، ص 44.
- 15- المصدر نفسه، ص 53.
- 16- المصدر نفسه، ص 54.
- 17- المصدر نفسه ص 60.
- 18- المصدر نفسه ص 67.
- 19- المصدر نفسه ص 77.
- 20- المصدر نفسه، ص 149 و 150.
- 21- المصدر نفسه، ص 150.
- 22- المصدر نفسه، ص 160.
- 23- المصدر نفسه، ص 158.
- 24- المصدر نفسه، ص 159.
- 25- المصدر نفسه، ص 160.
- 26- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
- 27- المصدر نفسه.
- 28- وليد الجعفري، "وثائق الخارجية البريطانية للعام 1955"، الحلقة الأولى، مجلة "المجلة"، لندن، العدد 312 (1986/1/29).
- 29- صلاح عبد ربه، "اللاجئون وحلم العودة الى أرض البرتقال الحزين" إصدار مركز المعلومات البديلة، القدس، 1996، ص 58.
- 30- "وثائق الخارجية البريطانية للعام 1955" مصدر سبق ذكره.
- 31- المصدر نفسه.

- 32- لوري. أ. براند "الفلستينيون في العالم العربي، بناء المؤسسات والبحث عن الدولة"، مؤسسة الدراسات الفلستينية، بيروت 1991.
- 33- "وثائق الخارجية البريطانية" مصدر سبق ذكره.
- 34- المصدر نفسه.
- 35- المصدر نفسه.
- 36- المصدر نفسه.
- 37- المصدر نفسه.
- 38- المصدر نفسه.
- 39- سميح شبيب، "اللاجئون ومستقبل عملية السلام" (كتيب) المركز الفلستيني للاتصال الجماهيري/ رام الله، أيلول (سبتمبر) 2004، ص 22 - 23.
- 40- المصدر نفسه.
- 41- "اللاجئون وحلم العودة الى أرض البرتقال" مصدر سبق ذكره، ص 60 و 61.
- 42- المصدر نفسه، ص 61.
- 43- المصدر نفسه، ص 61 و 62.
- 44- يوميات يوسف فايتس، إصدار دار النشر "مسادا" 1973، نقلا عن المجلة الشهرية الفلستينية "كنعان" العدد آب (أغسطس) 1991، التي تصدر عن مركز إحياء التراث العربي في الطيبة/إسرائيل.
- 45- المصدر نفسه.
- 46- مجلة شؤون فلستينية، الصادرة عن مركز الأبحاث الفلستيني بيروت، العدد 13، 1972.
- 47- يوسي فيلمان، ملحق جريدة "هارتس" الإسرائيلية، 1988/9/2.
- 48- مجلة "تيزا" الصادرة عن رابطة الطلاب العرب في جامعة تل أبيب، عدد نيسان (ابريل) 1990. (نقلا عن مصدر سابق/ مجلة كنعان ..).
- 49- مجلة شؤون فلستينية .. مصدر سبق ذكره.
- 50- سميح شبيب "اللاجئون الفلستينيون ومستقبل عملية السلام"، مصدر سبق ذكره.
- 51- المصدر نفسه.
- 52- المصدر نفسه.
- 53- المصدر نفسه.
- 54- المصدر نفسه.
- 55- المصدر نفسه.
- 56- المصدر نفسه.
- 57- المصدر نفسه.
- 58- الوثائق البريطانية، مصدر سبق ذكره.
- 59- المصدر نفسه.
- 60- المصدر نفسه.
- 61- "لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلستين"، مصدر سبق ذكره.
- 62- المصدر نفسه.

- 63- "اللاجئون الفلسطينيون ومستقبل عملية السلام"، مصدر سبق ذكره.
- 64- المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1995. نقلا عن المصدر السابق.
- 65- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 46/40، شتاء - ربيع، 2001، نقلا عن المصدر السابق.
- 66- المصدر نفسه، العدد 84، خريف 2001.
- 67- "اللاجئون ومستقبل عملية السلام"، مصدر سبق ذكره.
- 68- "وثيقة جنيف مسودة اتفاقية للوضع الدائم" الصادرة عن المجموعة الفلسطينية الموقعه على الوثيقة/من دون تاريخ إصدار.
- 69- المصدر نفسه.
- 70- المصدر نفسه.
- 71- ايليا زريق "إسرائيل وقضية اللاجئين" القدس المقدسية 28-29/6/1995.
- 72- عبدالله الحوراني، "العودة .. حق مشروع غير قابل للتفاوض"، القدس المقدسية، 2008/9/10.
- 73- نقولا ناصر "السلام دون حل قضية اللاجئين خطأ استراتيجي" شبكة إنترنت للإعلام العربي (أمين) 2008/7/28.